

Distr.
GENERAL

A/53/659
11 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٣٧ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص
المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في
إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال
الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة
في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير
و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

التقديرات المنقحة لسنة ١٩٩٨ والتقديرات لسنة ١٩٩٩

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في المشاريع المسبقة لتقارير الأمين العام بشأن التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨ (A/C.5/53/14) وتمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وذلك لعام ١٩٩٩ (A/C.5/53/15). وأثناء نظر اللجنة في الموضوع، اجتمعت مع المدعي العام للمحكمة ومع رئيس قلم المحكمة ومع ممثلين للأمين العام، وقد قدموا معلومات إضافية.

٢ - وقد قرر مجلس الأمن، إذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بقراره ١١٦٥ (١٩٩٨) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، إنشاء دائرة ابتدائية ثالثة تابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولهذا الغرض عدل المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة وهي المواد التي تشمل تنظيمها وتكوين دوائرها ومؤهلات القضاة وانتخابهم.

٣ - وقرر مجلس الأمن أيضا، كتدبير استثنائي، كيما يتسنى للدائرة الابتدائية الثالثة البدء في العمل في أقرب تاريخ ممكن ودون إخلال بالفقرة ٥ من المادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة، أن يبدأ ثلاثة من القضاة المنتخبين الجدد، يسميهم الأمين العام بالتشاور مع رئيس المحكمة الدولية، فترة عضويتهم في أقرب موعد ممكن عقب الانتخابات. وتلاحظ اللجنة أن الانتخابات قد أجريت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

ثانيا - التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨

٤ - وبموجب قرار الجمعية العامة ٢١٨/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، خصصت الجمعية للحساب الخاص للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا مبلغا إجماليا مجموعه ٣٠٠ ٧٣٦ ٥٦ دولار (صافيه ١٠٠ ٨٧٩ ٥٠ دولار) للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. ويبلغ آخر إجمالي مسقط للنفقات ٩٠٠ ٢٩٧ ٥٢ دولار (انظر A/C.5/53/14، الفرع الثالث، والمرفق الخامس أدناه). ويسقط التقرير المتعلق بالتقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨، أولا النفقات على أساس البيانات المتاحة حتى نهاية شهر حزيران/يونيه ١٩٩٨. وينقح هذا الإسقاط مرة أخرى في الفرع الثالث من الوثيقة. وفي المستقبل، ينبغي تلافي هذا النهج حيث أنه يشير البلبلة إلى حد ما.

٥ - وفيما يتعلق بالموارد من الموظفين، أذن الاعتماد الأولي بوظائف مجموعها ٥٨٢ وظيفة؛ يطلب ٣٤ وظيفة إضافية لعام ١٩٩٨ (A/C.5/53/14، الجدول ٢). وتوزع الوظائف الإضافية على النحو التالي: ٦ للدوائر، و ١٠ لمكتب المدعي العام، و ١٨ لقلم المحكمة. بيد أن اللجنة الاستشارية أحيطت علما بأنه ليس من المتوقع شغل هذه الوظائف حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ على الأقل. وقد أخذ هذا العامل في الحسبان في التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨.

٦ - ووافقت اللجنة الاستشارية، بموجب رسالتها المؤرخة ٨ أيار/ مايو ١٩٩٨، على طلب الأمين العام الدخول في التزامات في حدود مبلغ لا يتجاوز إجماليه ٦٠٠ ٤٦٤ ١ دولار (صافيه ٥٠٠ ٣٥٠ ١ دولار) في عام ١٩٩٨ للأنشطة التي طلبها مجلس الأمن في قراره ١١٦٥ (١٩٩٨) على أساس فهم أن هذه الموارد ستستخدم على أساس حسب الحاجة.

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معدلات الشواغر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ظلت مرتفعة للغاية لعام ١٩٩٨. ففي الفئة الفنية تراوحت ما بين ٤٢ في المائة في كانون الثاني/يناير و ٣٣,٢ في المائة في أيلول/سبتمبر. وفي فئة الخدمات العامة، الأرقام المناظرة هي ٢٦,٥ و ٢٢,٨ في المائة. ومجموع معدل الفئتين معا هو ٣٢,٦ في المائة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ و ٢٦,٩ في المائة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. والمعدلان المسقطان لشهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ هما ١٤,٣ و ١٠,٢ في المائة، ومجموع المعدلين معا ١١,٩ في المائة (انظر المرفق الأول أدناه).

٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه كانت هناك ١٦٤ وظيفة شاغرة في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وذلك على النحو التالي: ٤ من وظائف الخدمات العامة في الدوائر، و ٤٧ وظيفة في مكتب المدعي العام (٣٨ من الفئة الفنية و ٩ من فئة الخدمات العامة) و ١١٣ وظيفة في قلم المحكمة (٤٢ وظيفة من الفئة الفنية و ٧١ من فئة الخدمات العامة). وأحيطت اللجنة علماً بأنه بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، سيبلغ عدد الوظائف المسقط أن تكون شاغرة ٧٣ وظيفة، وذلك على النحو التالي: وظيفتان من فئة الخدمات العامة في الدوائر، و ٢٩ وظيفة في مكتب المدعي العام (٢٣ وظيفة من الفئة الفنية و ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة) و ٤٢ وظيفة في قلم المحكمة (١٢ من الفئة الفنية و ٣٠ من فئة الخدمات العامة) (انظر المرفق الأول أدناه). وعلى هذا الأساس، يفترض أنه سيجري شغل ما مجموعه ٩٧ وظيفة ما بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ومن شأن تجربة اللجنة أن تدفعها إلى الشك في قدرة المحكمة على تخفيض حالة الشواغر بنسبة ٥٦ في المائة ما بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

٩ - وتأكدت اللجنة الاستشارية، بعد الاستفسار، أنه يتوقع أن يكون هناك ما يقدر عدده بـ ٥٤٣ موظفا يمارسون عملهم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وأحيطت اللجنة علماً أيضاً بأنه بموجب التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨، لا يزال حجم قسم شؤون الموظفين كما هو في الاعتماد الأصلي لعام ١٩٩٨، أي ١٣ وظيفة، تتألف من وظيفة واحدة برتبة ف - ٥ و ٣ وظائف برتبة ف - ٣ ووظيفة واحدة برتبة ف - ٢ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ٤ وظائف من وظائف الرتبة المحلية. وتلاحظ اللجنة أنه من بين الوظائف الفنية الخمس، هناك وظيفة واحدة لموظف توظيف برتبة ف - ٣ (انظر A/C.5/53/15، المرفق الرابع، الفقرة ٩٤). وأحيطت اللجنة علماً بأن الأمانة العامة للأمم المتحدة قد وافقت على إيفاد فريق يضم ثلاثة موظفي توظيف إلى أروشا لفترة قصيرة لتقديم دعم إضافي. وتساءلت اللجنة عن الوقت الذي استغرقه تقديم هذه المساعدة. وأبلغ رئيس قلم المحكمة اللجنة بأنه في حزيران/يونيه ١٩٩٨، تم الاتفاق مع إدارة الشؤون الإدارية على ترتيبات جديدة للتعجيل بعملية التوظيف. وأكدت اللجنة أهمية أن يعمل مكتب المدعي العام على وجه السرعة في اختيار المرشحين. ونظراً لأن مقر المدعي العام في لاهاي ومقر نائب المدعي العام في كيغالي، يلزم إجراء تنسيق كبير لعملية الموافقة على مرشحين لمكتب المدعي العام.

١٠ - وأحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأن النفقات المسقطه لعام ١٩٩٨ تقوم على أساس البيانات المتاحة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ولا تتوفر آخر البيانات المحاسبية بالنسبة لتكاليف الموظفين. وأعربت اللجنة عن القلق للوقت الذي استغرقه قيد بيانات النفقات من الميدان إلى سجل النفقات الرئيسي. وتلاحظ أن نيويورك ما زالت تتولى كشوف مرتبات الموظفين الدوليين بينما يجري تولي كشوف مرتبات الموظفين المحليين في أروشا.

١١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن سند الالتزام للدائرة الابتدائية الثالثة بما لا يتجاوز ٦٠٠ ٤٦٤ ١ دولار الذي أذنت به اللجنة لم يفض إلى تكبد نفقات إضافية. وستبدأ الدائرة عملها اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أنه نظرا للتأخيرات ومعدل الشواغر المرتفع في المحكمة، تبين النفقات المسقطه حتى نهاية العام انخفاضا في الاحتياجات إجمالية ٤,٣٤ مليون دولار.

دوائر المحكمة

١٣ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لم يتم شغل الوظائف للدائرة الثالثة (٣ وظائف برتبة ف - ٢ و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة) وذلك نتيجة لإرجاء انتخاب القضاة، الذي لم يتم إلا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ولن تلزم النفقات المبينة في تقرير الأمين العام بشأن التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨ (A/C.5/53/14، الفقرات ٩ - ١٢).

١٤ - وبالنسبة لعام ١٩٩٨، من المسقط تكبد نفقات إجمالية ١,٨ مليون دولار من مجموع الاعتماد الأولي البالغ إجمالية ٢,٢ مليون دولار.

مكتب المدعي العام

١٥ - يبلغ صافي النفقات المسقطه لعام ١٩٩٨ لمكتب المدعي العام ٣٠٠ ١٤٠ ٦٤ (إجمالية ١٥ ٦٩٩ ٥٠٠ دولار) مقابل اعتماد أولي إجمالية ٤٠٠ ٣٠٨ ١٦ دولار (صافيه ١٠٠ ١٤٠ ٩١ دولار). وبموجب التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨، هناك ما مجموعه ١٣٨ وظيفة من الفئة الفنية (كانت أصلا ١٣٠ وظيفة)، بما في ذلك ١٤ وظيفة تمول من موارد خارجة عن الميزانية و ٢٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة ومن وظائف الرتبة المحلية (انظر A/C.5/52/14، الجدول ٦ والمرفق الثاني أدناه). ومن مجموع هذه الوظائف توجد خمسة وظائف من الفئة الفنية ووظيفتان من فئة الخدمات العامة في لاهاي، لمكتب المدعي العام ووحدة الاستئناف والفريق الاستشاري القانوني. وبموجب التقديرات المنقحة، هناك ثمان وظائف من الفئة الفنية ووظيفتان من فئة الخدمات العامة للدائرة الابتدائية الثالثة.

١٦ - وتعرب اللجنة الاستشارية عن القلق لارتفاع معدل الشواغر في مكتب المدعي العام. وقد أحيطت علما بأن وظيفتي رئيس التحقيقات (وهي شاغرة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨) ورئيس الادعاء ظلتا شاغرتين لفترة طويلة.

١٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه قد طُلب فريقا محاكمة إضافيان للدائرة الثالثة وذلك على النحو التالي: وظيفتان برتبة ف - ٥ لمحامي ادعاء أقدم، ووظيفتان برتبة ف - ٤ لمستشار معاون، ووظيفتان برتبة ف - ٣ لمحامي ادعاء، ووظيفتان برتبة ف - ٢ لمدير قضايا ووظيفتان لمساعد محاكمة من فئة الخدمات العامة. بيد أن اللجنة أحيطت علما بأن الدائرة الثالثة لن تبدأ عملها حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وفي ظل هذه الظروف، توصي اللجنة بالموافقة على هذه الوظائف، على أن يكون ذلك اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ فقط (انظر الفقرة ١٩ أدناه).

١٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن من المسقط إجراء ٩٠ تحقيقاً في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ (انظر A/C.5/53/14، المرفق الثاني و A/C.5/53/15، الفقرة ٤١). وأحييت اللجنة علماً بأن هذا العدد يشير إلى أفراد مستهدفين وليس إلى أحداث. وفيما يتعلق بالمحاكمات، تلاحظ اللجنة أنه توقي إجراء ٦ محاكمات في التقديرات الأولية ومن المسقط إجراء ٥ محاكمات لعام ١٩٩٨. وبالنسبة لعام ١٩٩٩، من المسقط إجراء ٦ محاكمات. وتفهم اللجنة أن عدد القضايا التي يجري محاكمتها بالفعل يتوقف على عدد من العوامل، بما في ذلك مدة كل محاكمة ومدى تعقد القضية.

قلم المحكمة

١٩ - مثلما ورد في الفقرة ١٧ أعلاه، لن تلزم وظائف دائرة المحكمة الثالثة الـ ١٨ قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ومثلما حدث في حالات أخرى أعلاه، أخذت هذه الوظائف في الاعتبار عند حساب معدلات الشغور التي استعملت في آخر إسقاطات لنفقات قلم المحكمة.

٢٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الإنفاق المسقط بالنسبة للوالم والمواد ارتفع من الاعتماد الأولي البالغ ١٠٠ ٩٨٨ دولار إلى ٥٠٠ ٤٤٠ دولار (انظر المرفق الخامس أدناه). واستفسرت اللجنة فأحييت علماً بأن الزيادة تعود إلى العوامل الرئيسية التالية: أدرج في الإسقاط إنفاق إضافي لوقود المركبات؛ فقد كانت التقديرات الأولية تستند إلى متوسط ٥٠٠ ١ كليومتر لكل مركبة شهرياً، وأصبحت التقديرات الجديدة تتوقع ٥٠٠ ٢ كليومتر لكل عربة شهرياً؛ وللمحكمة ١٦٠ مركبة مقسمة بين أروشا وكيفالي؛ ويتوقع أيضاً أن تزداد كمية الوقود التي تستعملها المولدات الكهربائية بسبب زيادة استخدامها نتيجة لتكرار انقطاع الكهرباء في أروشا؛ وازدادت اللوازم الطبية، لا سيما بالنسبة للمحتجزين، نتيجة تدهور الحالة الصحية لعدد منهم؛ وسيلزم المزيد من لوازم الأمن والسلامة واللوازم المتوقعة للحيّز الإضافي الجديد.

٢١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن عمليات بناء قاعة المحكمة الثالثة وإدخال التعديلات على القاعة الثانية وعلى الطابقين الثالث والرابع لتشغلها شعبة الخدمات القضائية والقانونية، والقضاة الثلاثة الجدد، ستكتمل، حسبما هو متوقع، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ (انظر A/C.5/53/15، الفقرة ١٨).

٢٢ - وردا على استفسار، أحييت اللجنة الاستشارية علماً بأن الاعتماد الأصلي لعام ١٩٩٨، تضمن مبلغ ٦٠٠ ٣٦٧ دولار لإيجار وصيانة أماكن العمل. بيد أن مجموع الإنفاق المسقط لإيجار وصيانة أماكن العمل في عام ١٩٩٨ يبلغ ٣٠٠ ٣٦ ١ دولار في سياق تحليل اتجاهات الإنفاق الوارد في التقرير عن التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨ (A/C.5/53/14، الباب الثالث).

٢٣ - وفيما يتعلق بطلب ست مركبات مصفحة، أشارت اللجنة الاستشارية إلى أن تقرير الأداء عن عام ١٩٩٧ أورد مبلغ ٠٠٠ ٤١١ دولار لتلك المركبات. وتلاحظ اللجنة أن المركبات لم تشتت بعد. واستفسرت فأحييت علماً بأن التأخير في شراء المركبات المصفحة يعود إلى المدة اللازمة لإجراء دراسة سوقية في

هذا المجال المتخصص جدا. وتلاحظ اللجنة أن مبلغ ١٠٠ ٨٢٠ دولار المطلوب للعربات يقوم على عروض بيع وردت من بائعين ويتضمن تكلفة النقل (انظر A/C.5/53/14، الفقرة ٢٢ (د)).

٢٤ - ومثلما ورد في موجز التقرير (A/C.5/53/14) يطلب من الجمعية العامة أن توافق على جدول ملاك منقح يتضمن ٣٤ وظيفة إضافية واعتماد منقح يبلغ إجماليه ٩٠٠ ٢٩٧ ٥٢ دولار (صافيه ٤٠٠ ٤٣ ٤٨٠ دولار)، يمثل انخفاضا في الاحتياجات إجماليه ٧٠٠ ٣٤٠ ٤ دولار (صافيه ٧٠٠ ٨٣٥ ٢ دولار). وتوصي اللجنة، آخذة في اعتبارها الفقرات ٥ و ١٣ و ١٧ و ١٩ أعلاه، بالموافقة على تقديرات الأمين العام المنقحة لعام ١٩٩٨.

ثالثا - التقديرات لعام ١٩٩٩

٢٥ - مثلما ورد في تقرير الأمين العام عن احتياجات المحكمة من الموارد لعام ١٩٩٩ (A/C.5/53/15)، الفقرة ٨)، يبلغ إجمالي التقديرات ٨٠,٦ مليون دولار لعام ١٩٩٩، أي بزيادة إجماليها ٢٢,٢ مليون دولار، أو ٤٣,٦ في المائة، بالمقارنة بالاعتمادات الأولية لعام ١٩٩٨ التي بلغ إجماليها ٥٦,٧ مليون دولار. بيد أن هذه الزيادة تستند إلى التقديرات الأولية. وإذا ما اتخذ أحدث إسقاط للإنفاق في عام ١٩٩٨ كأساس، فإن الزيادة تصبح ٢٨,٣ مليون دولار، أي ٥٤,١ في المائة. بيد أنه يجدر بالملاحظة أن أحدث إسقاط للإنفاق لعام ١٩٩٨ لا يتضمن كامل الأثر الذي يحدثه الإنفاق الإضافي لدائرة المحكمة الثالثة والتكاليف المتصلة بالموظفين الـ ٣٤ الإضافيين (انظر الفقرة ١١ أعلاه).

٢٦ - ويبلغ عدد الوظائف المؤقتة المقترح لعام ١٩٩٩، ٨٣٨ وظيفة، أي بزيادة ٢٥٦ وظيفة، بما في ذلك الوظائف الـ ٣٤ المطلوبة في سياق التقديرات المنقحة. وفيما يلي توزيع الوظائف الجديدة: ٧٦ لمكتب المدعي العام، و ١٩٣ لقلم المحكمة بما في ذلك نقل ١٣ وظيفة من دوائر المحكمة (المرجع نفسه، الجدولان ٥ و ٦ والفقرتان ٢٨ و ٤٢). ويبلغ عدد الوظائف المقترح إعادة تصنيفها في عام ١٩٩٩، ٩ وظائف (واحدة برتبة ف - ٤، و ثلاث برتبة ف - ٣، وخمس برتبة ف - ٢).

٢٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن العوامل التي تؤثر على الميزانية تتمثل في التقديرات الإضافية لعام ١٩٩٩ للدائرة الثالثة، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وتكثيف التحقيقات واعتقال ونقل المحتجزين، إضافة إلى التحسينات الكبيرة المقرر إدخالها على تقديم خدمات الدعم، والزيادة المتوقعة في عدد المحتجزين من المشتبه فيهم من ٢٣ في عام ١٩٩٧ إلى ٤٠ في عام ١٩٩٨ و ٥٤ في عام ١٩٩٩. وفيما يتعلق بالتحقيقات، تلاحظ اللجنة أن عدد التحقيقات المقرر إجراؤها في عام ١٩٩٩ يبلغ ٩٠ تحقيقا، وهو نفس العدد المقرر لعام ١٩٩٨. وبالنسبة للقضايا، هناك خمس قضايا لعام ١٩٩٨ وست قضايا لعام ١٩٩٩. ومثلما ورد أعلاه، نظرت الدائرتان في القضايا الخمس. وفيما يتعلق بعدد المشتبه فيهم، تلاحظ اللجنة أن زيادة ذلك العدد ستتطلب الزيادة من عدد الزنانات في مركز الاعتقال.

دوائر المحكمة

٢٨ - فيما يتعلق بمؤشرات عبء العمل (انظر A/C.5/53/15، الفقرة ٢٧)، أحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأن أربع من بين القضايا الخمس المتوقع النظر فيها في ١٩٩٨ ستكتمل، ويتوقع أن يمتد النظر في القضية الخامسة إلى عام ١٩٩٩.

٢٩ - ومثلما ورد في الفقرة ٢٦ أعلاه، وفي تقرير الأمين العام (A/C.5/53/15، الفقرة ١ من المرفق الرابع)، نقلت إلى قلم المحكمة ١٣ وظيفة (٧ وظائف برتبة ف - ٢ و ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة).

٣٠ - وترحب اللجنة الاستشارية باعتماد القواعد الإجرائية السابقة للمحاكمة (المرجع نفسه، الفقرة ٢١) وأعربت عن أملها في أن يسهم هذا الإجراء الجديد في التعجيل بالنظر في القضايا.

٣١ - وفيما يتعلق برواتب القضاة، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها تتوقف على الإجراء الذي ستأخذه الجمعية العامة بشأن تقرير الأمين العام عن شروط الخدمة والمكافأة لأعضاء محكمة العدل الدولية (A/C.5/53/11)؛ وقد أكملت اللجنة مؤخراً نظرها في ذلك التقرير وقدمت توصياتها إلى الجمعية.

مكتب المدعي العام

٣٢ - بالنسبة لعام ١٩٩٩، يطلب مكتب المدعي العام ما مجموعه ٦٦ وظيفة جديدة (٥٣ وظيفة من الفئة الفنية و ١٣ من فئة الخدمات العامة). ويرد توزيعها في تقرير الأمين العام عن الاحتياجات لعام ١٩٩٩ (A/C.5/53/15، الفقرة ٤٢، والجدول). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذا العدد لا يتضمن ١٠ وظائف طلبت في التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨.

٣٣ - ومثلما ورد في التقرير (المرجع نفسه، المرفق الرابع، الفقرة ٢) وفي المرفق الثاني أدناه، تتطلب المسافة التي تفصل بين المدعي العام ونائب المدعي العام وقلم المحكمة، وجود ٥ من موظفي الفئة الفنية و ٢ من موظفي الخدمات العامة في لاهاي للقيام بالتنسيق الفعلي وإجراء الاتصالات مع أروشا وكينغالي.

٣٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية طلب وظيفة جديدة برتبة ف - ٣ لمساعد قانوني في مكتب نائب المدعي العام (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٥). وتشك اللجنة في وجود حاجة إلى مساعد قانوني برتبة ف - ٣ لاستعراض جميع المواد القانونية الصادرة عن المستشارين القانونيين ومن المحكمة في أروشا وكذلك من المحكمة في لاهاي، ولوضع توصيات بشأن ما يتخذه نائب المدعي العام من إجراءات. وتشير اللجنة إلى أنه يوجد بالفعل خمسة من موظفي الفئة الفنية الإضافيين ممن لهم خلفية قانونية ينبغي أن يقوموا بالأعمال المسندة إلى الوظيفة الجديدة برتبة ف - ٣. ومثلما ورد في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه)،

نفسه، الفقرة ١٦)، يوجد بالفعل في لاهاي مستشاران قانونيان للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا يقدمان الدعم إلى المدعي العام.

٣٥ - ويقترح الأمين العام زيادة عدد أفرقة المحاكمة بثلاثة أفرقة أخرى (المرجع نفسه، الفقرة ٩). وبالنسبة لقسم المحاكمة، يتمثل الملاك الحالي في أربعة أفرقة محاكمة، بكل منها أربعة موظفين من الفئة الفنية (محام ادعاء أقدم برتبة ف - ٥، ومحام برتبة ف - ٤، ومساعد محام ادعاء برتبة ف - ٣، ومدير للقضايا برتبة ف - ٢) (انظر A/C.5/52/13، المرفق الرابع، الفقرة ٧). بيد أن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن الإشارة إلى ستة أفرقة محاكمة في تقرير الأمين العام (A/C.5/53/15، المرفق الرابع، الفقرة ٨) تتضمن فريقين المحاكمة المقترح إضافتهما في سياق التقديرات المنقحة. ومثلما ورد في الفقرة ١١ أعلاه، ستبدأ الدائرة الثالثة عملها الفعلي اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وقد أوصت اللجنة بزيادة عدد الأفرقة إلى ستة أفرقة اعتباراً من ذلك التاريخ.

٣٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه نُظر في عام ١٩٩٨ بأربعة أفرقة محاكمة في خمس قضايا. بيد أن التقديرات تشير إلى افتراض أن تسعة أفرقة محاكمة (ستة أفرقة محاكمة وثلاثة أفرقة تحضيرية) ستقوم في عام ١٩٩٩ بالنظر في ست قضايا.

٣٧ - وفي هذه الظروف، ومراعاة للآراء التي أعرب عنها أعلاه بشأن أفضل استخدام لموظفي المحاكمة والتحقيق، ترى اللجنة الاستشارية أنه لم تبيّن الحاجة إلى إضافة أكثر من فريقين تحضيريين إضافة إلى الفريقين الإضافيين المطلوبين في التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨. وتشير اللجنة أيضاً إلى أنه كثيراً ما يقوم كل من موظفي الادعاء وموظفي الأعمال التحضيرية بتبادل الأدوار وفقاً لعبء العمل. وتشك اللجنة أيضاً في وجود حاجة فعلية ليكون جميع المحامين معاً في المحكمة خلال المحاكمة. إذ بإمكان بعض محامي الادعاء القيام أيضاً بالأعمال التحضيرية خلال الفترات التي لا يكونون فيها موجودين في المحكمة. ولذلك فإن اللجنة توصي بالموافقة على ٨ أفرقة محاكمة تتضمن أفرقة المحاكمة الستة المقترحة في تقديرات عام ١٩٩٩ والفريقين التحضيريين. ولذلك، ومن بين الوظائف الجديدة المقترحة (انظر المرجع نفسه، الفقرات ٩ - ١٢)، توصي اللجنة بالموافقة على ثماني وظائف (٢ برتبة ف - ٥، و ٢ برتبة ف - ٤، و ٢ برتبة ف - ٣، و ٢ برتبة ف - ٢).

٣٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية اقتراح نقل قسم المحاكمة بأكمله من كيغالي إلى أروشا (انظر A/C.5/53/15، الفقرة ١١).

٣٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً أن مهام مستشاري الادعاء القانونيين، ومستشاري التحقيق القانونيين جُمعت تحت إشراف موظف برتبة ف - ٥ (انظر المرجع نفسه، المرفق الرابع، الفقرات ٢٠-١٣). وترحب اللجنة بهذا الترتيب. وبالنسبة لعام ١٩٩٨، يبلغ مجموع الوظائف المخصصة للمهمتين ١٤ وظيفة من الفئة الفنية (منها وظيفة واحدة برتبة ف - ٤ ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية) ووظيفة واحدة من

فئة الخدمات العامة. ومن بين وظائف الفئة الفنية، توجدوظيفتان في لاهاي (واحدة برتبة ف - ٤ وواحدة برتبة ف - ٣). وبالنسبة لعام ١٩٩٩، يقترح ما مجموعه ٢٢ وظيفة من الفئة الفنية، منها ٧ وظائف جديدة، ووظيفة واحدة برتبة ف - ٤ منقولة من وحدة الطب الشرعي (وهناك أيضا وظيفة أخرى برتبة ف - ٤ ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية)؛ وتقترح أربع وظائف من فئة الخدمات العامة منها وظيفة واحدة جديدة (انظر المرفق الثاني أدناه).

٤٠ - واللجنة الاستشارية ليس لديها اعتراض على نقل وظيفة برتبة ف - ٤ من وحدة الطب الشرعي التي تم حلها (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٤١)، إلى وحدة المستشارين القانونيين للدعاء (انظر المرجع نفسه، الفقرة ١٨).

٤١ - وهناك محاولة لتبرير طلب ستة وظائف إضافية برتبة ف - ٣ لوحدة المستشارين القانونيين للتحقيقات (المرجع نفسه، الفقرتان ١٩ و ٢٠). ويرد في تقرير الأمين العام عن الاحتياجات من الموارد لعام ١٩٩٨ (A/C.5/52/13، المرفق الرابع، الفقرة ٨) تفسير لمهام المستشارين القانونيين للتحقيقات التي تكررت في التقرير عن الاحتياجات لعام ١٩٩٩ (A/C.5/53/15، المرفق الرابع، الفقرتان ١٩ و ٢٠). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه توجد ٩ وظائف برتبة ف - ٤ مخصصة حاليا لهذه المهام.

٤٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المستشارين القانونيين للتحقيقات ينقلون في نهاية المطاف إلى أحد أفرقة المحاكمة للعمل بصفة مستشارين مشاركين لمحاميي المحاكمة (المرجع نفسه). وقد ذكر أن المستشارين القانونيين التسعة منتدبين حاليا لتسع قضايا بلغت مراحل مختلفة من استكمالها على طريق المحاكمة. وسيجري في الوقت المناسب إشراكهم في جوانب مختارة عند نظر القضايا التي جرى انتدابهم لها وضمهم إلى أفرقة المحاكمات الخاصة بها كمستشارين مشاركين في أروشا. واللجنة غير مقتنعة بهذه الحجة. وتشير إلى أن كلا من أفرقة المحاكمة لديه مستشار مشارك. وإذا أصبح أي من المستشارين القانونيين التسعة الحاليين مستشارا مشاركا، سيتعين توفر عدد مماثل من المحامين لأداء مهام المستشارين القانونيين. وبالتالي لا توصي اللجنة بالموافقة على ال ٦ وظائف برتبة ف - ٣ والوظيفة من فئة الخدمات العامة الإضافية المطلوبة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠).

٤٣ - وفيما يتعلق بأفرقة التحقيقات، طلبت ٢٣ وظيفة جديدة لعام ١٩٩٩ (١٩ من الفئة الفنية و ٤ من فئة الخدمات العامة) (A/C.5/53/15، الفقرة ٤٢، الجدول). وقدم تبرير للوظائف ال ٢٣ الجديدة المقترحة (المرجع نفسه، المرفق الرابع، الفقرتان ٢٧ و ٢٨).

٤٤ - وقسم التحقيقات مزود بمحققين جنائيين ومحللين جنائيين ذوي خبرة ويضم تسعة أفرقة برئاسة قائدين للتحقيقات (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢٢). وعلاوة على ذلك، فكما يمكن تبينه، تضم الأفرقة التسعة ٦٣ وظيفة من الفئة الفنية يضاف إليها وظيفتان برتبة ف - ٣ من خارج الميزانية (المرجع نفسه، الفقرة ٢٦). وأبلغت اللجنة بناء على استفسارها أنه كانت توجد دائما تسعة أفرقة تحقيق وأن الإشارة

إلى سبعة أفرقة خاطئة (انظر A/C.5/52/13). ويرد في تقرير الأمين العام (A/C.5/53/13)، المرفق الرابع، الفقرتان ٢٧ و ٢٨) سرد لتوزيع الوظائف الـ ١٩ المقترحة في الفئة الفنية بين أربع مجموعات أفرقة مسؤولة عن قطاعات المجتمع الرواندي المختلفة، والوظائف الأربع من فئة الخدمات العامة. وتوصي اللجنة بقبول طلب الوظائف الـ ٢٣.

٤٥ - وفيما يتصل بوحدة الاستخبارات والتعقب، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه طلبت ١٧ وظيفة جديدة (١٤ من الفئة الفنية و ٣ من فئة الخدمات العامة (A/C.5/53/15)، المرفق الرابع، الفقرتان ٣٦ و ٣٧). وبالإضافة إلى ذلك ستنتقل وظيفتان من وحدة الطب الشرعي السابقة (انظر المرجع نفسه، الفقرتين ٣٤ و ٣٥، والفقرة ٤٠ أعلاه). ويتكون الملاك الحالي لموظفي الوحدة من ٦ وظائف من الفئة الفنية، واحدة برتبة ف - ٤ و ٣ برتبة ف - ٣ و ٢ برتبة ف - ٢ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٠). ولذلك يبلغ مجموع الوظائف المقترحة لعام ١٩٩٩، ٢٥ وظيفة (٢٢ من الفئة الفنية و ٣ من فئة الخدمات العامة). إلا أن اللجنة تلاحظ أنه لم يرد تفسير لمهام الوظائف الأربع التي ستسند إلى كل من أفرقة المحققين الأربعة (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٣٧). وبالتالي توصي اللجنة بأن يضم كل فريق ٣ وظائف من الفئة الفنية. وعلى هذا الأساس ينبغي أن تتم الموافقة على ١٢ وظيفة من الوظائف الـ ١٦ المقترحة، تشمل الوظائف الـ ٣ برتبة ف - ٢ المأذون بها حالياً.

٤٦ - وفيما يتعلق بقسم دعم المعلومات والأدلة، يتكون الملاك الحالي من ٥ وظائف من الفئة الفنية و ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة (المرجع نفسه، الفقرة ٤٤). وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على طلب ٥ وظائف إضافية من فئة الخدمات العامة، ثلاث منها للوحدة في كيغالي و ٢ للوحدة في أروشا.

قلم المحكمة

٤٧ - يبلغ إجمالي الموارد الأولية المأذون بها لقلم المحكمة لعام ١٩٩٨، ٣٨,٢ مليون دولار. ووفقاً للمعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، يبلغ إجمالي الإسقاط الأخير المستند إلى البيانات المتوفرة في حزيران/يونيه ١٩٩٨، ١٠٠ ٧٦٨ ٣٤ دولار (انظر المرفق الخامس أدناه). والمبلغ المطلوب لقلم المحكمة لعام ١٩٩٩ هو ٢٠٠ ٦٠٩ ٥٧ دولار.

٤٨ - وفيما يتعلق بالموارد من الموظفين، أذن أولياً بـ ٤٣٢ وظيفة وطلبت ١٨ وظيفة في سياق التقديرات المنقحة، وبذا أصبح مجموع الوظائف لعام ١٩٩٨، ٤٥٠ وظيفة. وكما أشير في الفقرة ٨ أعلاه، شهد قلم المحكمة على مدى عام ١٩٩٨ معدلاً مرتفعاً من الشواغر. وتبين المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، أن عدد الوظائف الشاغرة في حزيران/يونيه ١٩٩٨، بلغ ٤١ وظيفة من الفئة الفنية و ٣٥ من وظائف الدعم الدولية الأخرى (خدمات عامة وخدمات ميدانية وخدمات الأمن). وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بلغ العدد المقابل من الوظائف الشاغرة ٤٢ وظيفة من الفئة الفنية و ٤٥ من موظفي الدعم الدوليين الآخرين، بعد أخذ الوظائف الـ ١٨ الإضافية المطلوبة في الاعتبار، اعتباراً من تموز/يوليه ١٩٩٨ لدعم دائرة المحاكمة الثالثة.

٤٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه مطلوب لعام ١٩٩٩ مجموع ١٨٠ وظيفة جديدة (٣٦ وظيفة من الفئة الفنية و ٨٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة والوظائف المتصلة بها و ٦٤ وظيفة من المستوى المحلي)، بما في ذلك ٢٤ وظيفة (٦ للدوائر و ١٨ لقلم المحكمة) طلبت في إطار التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨ (انظر A/C.5/53/15، الجدول ١٠).

٥٠ - وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على الوظيفة برتبة ف - ٤ لمستشار لقضايا الجنسين. وتوصي باستيعاب الوظيفة الإضافية من المستوى المحلي لسكرتير لموظف المراسم من داخل التأسيس الحالي من الوظائف المحلية المأذون بها أو التي سيؤذن بها للمحكمة.

٥١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه مطلوب سبع وظائف إضافية لقسم الصحافة والإعلام (٣ من الفئة الفنية و ٢ من فئة الخدمات العامة و ٢ من المستوى المحلي) (المرجع نفسه، المرفق الرابع، الفقرات ٥١-٥٧). ويتألب الملاك الحالي لموظفي القسم من ثلاث وظائف من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من المستوى المحلي. وتوصي اللجنة بالموافقة على الوظيفة الجديدة برتبة ف - ٢ لإعداد أنباء المحكمة بلغة كينيارواندا للنشر في رواندا، والوظيفة الإضافية برتبة ف - ٢ للأنشطة الإعلامية في كيغالي، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة لسكرتير يجيد لغتين ووظيفتين من المستوى المحلي لكيغالي.

٥٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى توصيتها بعدم إنشاء مكتب للإعلام في نيروبي إلى حين استعراض مدى الفعالية من حيث التكلفة للاحتفاظ بمرفقين مستقلين للإعلام في نيروبي ولاهاي (A/52/697، الفقرة ١٩). وبالنسبة للخدمة الإعلامية في أروشا، أبلغت اللجنة بأنه جاري استعراض الحالة لتقرير ما إذا كانت لا تزال هناك حاجة لوحدة إعلامية في نيروبي. وتكرر اللجنة ما تراه من عدم وجود حاجة لوحدة إعلامية في نيروبي.

٥٣ - وللأسباب المذكورة في تقرير الأمين العام عن الاحتياجات لعام ١٩٩٩ (A/C.5/53/15، المرفق الرابع، الفقرة ٥٩)، ليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على طلب وظيفة برتبة ف - ٣ في المكتب المباشر لنائب المسجل.

٥٤ - وطلبت ثلاث وظائف جديدة (واحدة برتبة ف - ٣ وواحدة برتبة ف - ٢ وواحدة من المستوى المحلي) لوحدة إدارة شؤون المحكمة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه لم تقدم أسباب لنقل وظيفة من فئة الخدمات العامة وما تبع ذلك من طلب وظيفة جديدة من المستوى المحلي (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٦١). وفي ظل هذه الظروف، لا تتفق مع طلب الوظيفة من المستوى المحلي. وللأسباب المذكورة في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرتان ٦٢ و ٦٣)، توصي اللجنة بالموافقة على وظيفتين من الفئة الفنية.

٥٥ - وللأسباب المبينة في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرتان ٧٣ و ٧٤)، تتفق اللجنة الاستشارية مع طلب ست وظائف لقسم دعم الشهود والضحايا على النحو التالي: وظيفة من فئة الخدمات العامة لثلاثة

بيوت آمنة، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة لدعم الشهود في كينغالي، ووظيفتان دوليتان من فئة خدمات الأمن لبيت آمن في كينغالي ووظيفة برتبة ف - ٢ لموظف لحماية الشهود.

٥٦ - وطلبت وظيفة برتبة ف - ٣ لموظف قانوني لإنفاذ الأحكام (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٧٧). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على هذه الوظيفة.

٥٧ - وطلبت ١١ وظيفة إضافية لقسم الخدمات القانونية العامة ودعم الدوائر. (للإطلاع على التفسير، انظر المرجع نفسه، الفقرات ٧٨-٨٦). وقد نقلت جميع وظائف دعم الدوائر الموجودة (١٠ برتبة ف - ٢ وواحدة من فئة الخدمات العامة) إلى قلم المحكمة (المرجع نفسه، الفقرة ٨١).

٥٨ - وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على ست وظائف جديدة مطلوبة من الفئة الفنية واثنين من فئة الخدمات العامة (انظر المرجع نفسه، الفقرات ٨٠-٨٢). وأبلغت اللجنة بناءً على طلبها بأن الوظائف الجديدة من رتبتي ف - ٤ و ف - ٢ ومن فئة الخدمات العامة المطلوبة لرئيس دائرة الاستئناف سيكون مقرها في لاهاي.

٥٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التأسيس الحالي للمكتبة يتألف من وظيفة برتبة ف - ٢ ووظيفة من المستوى المحلي. وعلى ذلك، لا يوجد لدى اللجنة اعتراض على طلب ٣ وظائف جديدة (واحدة برتبة ف - ٢ ولأمين مكتبة معاون في كينغالي، ووظيفة من فئة الخدمات العامة ووظيفة من المستوى المحلي) (المرجع نفسه، الفقرة ٨٦).

٦٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً أنه أجري تحت بند شعبة الإدارة، استعراض لحالة الخدمات الطبية في أروشا واستنتج أنه ينبغي إنشاء عيادة طبية للأمم المتحدة (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٨٩). وتلاحظ اللجنة كذلك أنه ينبغي أن يؤذن للطبيب في أروشا بالموافقة على قبول المرشحين الناجحين فيما يتعلق بإعلانات الشواغر، الذين يوظفون محلياً ودولياً على السواء. وسيكون مسؤولاً أيضاً عن تقييم الحالة الصحية للمحتجزين الجدد وتحديد أفضل جهة لتوفير الرعاية الطبية لاحتياجاتهم الصحية، في أروشا أو في أي مكان آخر.

٦١ - وتشير المعلومات الإضافية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن وظيفة برتبة ف - ٢ ووظيفة من المستوى المحلي متوفران للخدمات الطبية لعام ١٩٩٨. وتلاحظ اللجنة أنه جاري طلب وظيفتين جديدتين واحدة برتبة ف - ٤ وواحدة من المستوى المحلي) لعيادة طبية للأمم المتحدة (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٩١). وإضافة إلى ذلك، ستنقل وظيفة واحدة من المستوى المحلي إلى العيادة. غير أن اللجنة تلاحظ أن الوظيفة، وهي برتبة ف - ٢، قد نقلت إلى قسم دعم الشهود والضحايا (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٩٧). وتجادل اللجنة الأساس الذي تم النقل بناءً عليه، بالنظر إلى حجم العمل المحتمل في عيادة الأمم المتحدة

الجديدة. وليس لدى اللجنة اعتراض على طلب الوظائف الثلاث الجديدة (وظيفة واحدة برتبة ف - ٤ وواحدة من المستوى المحلي) ونقل وظيفة واحدة من المستوى المحلي.

٦٢ - وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على الوظيفة الجديدة من فئة الخدمات العامة المطلوبة لوحدة التوظيف (المرجع نفسه، الفقرة ٩٥). غير أنه ما دامت الوحدة لديها بالفعل ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة لمساعد في شؤون الموظفين، لا تؤيد اللجنة الوظيفة الإضافية المطلوبة من فئة الخدمات العامة لمساعد لشؤون الموظفين (المرجع نفسه، الفقرة ٩٦). وتوصي اللجنة ببذل جهود لاستخدام التكنولوجيا الجديدة في تجهيز شؤون الموظفين الروتينية.

٦٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بينما من المقترح نقل وظيفتين من فئة الخدمات العامة من قسم المالية إلى مكتب رئيس الإدارة وإلى قسم الخدمات العامة (المرجع نفسه، الفقرتان ٩٩ و ١٠٠)، طلبت وظيفتان جديدتان من فئة الخدمات العامة لاستيعاب حجم العمل المتوقع. وترى اللجنة أنه ينبغي رصد الزيادة المتوقعة في حجم العمل قبل تقرير إنشاء وظائف إضافية. وعلاوة على ذلك، تشير اللجنة إلى أن الوظيفتين الجديدتين ستخصصان للسداد وكشوف المراتب. وتفهم اللجنة أن كشوف المراتب الدولية ما زالت تعالج في مقر الأمم المتحدة. وعليه، لا توصي اللجنة بالموافقة على الوظيفتين الإضافيتين من فئة الخدمات العامة.

٦٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن جميع الخدمات العامة جمعت تحت قسم الخدمات العامة برئاسة مدير واحد في عام ١٩٩٨، حيث تشمل هذه الخدمات الشراء، والنقل، والاتصالات وإدارة المباني (المرجع نفسه، الفقرة ١٠١). وفيما يتعلق بالشراء، ونظرا للأسباب الواردة في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٣)، أي فيما يتعلق بالأثر السلبي للأعمال المتأخرة في أنشطة الشراء، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفة الجديدة من فئة الخدمات العامة (انظر المرجع نفسه، الفقرة ١٠٥). أما فيما يتعلق بإدارة المباني، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات ١٠٦ - ١١١) لا يفسر بوضوح إلى أي مدى يمكن للمشاريع الإضافية في عام ١٩٩٩ أن تخلق أعمالا إضافية للموظفين بما يكفي لتبرير الموافقة على جميع الوظائف الـ ١٣ (٩ وظائف جديدة و ٤ منقولة) الموصوفة. ويذكر تقرير الأمين العام أنه نظرا للحاجة الملحة لمواصلة تقديم خدمات الإيواء، لجميع الموظفين والمحامين، سيظل حجم عمل وحدة إدارة المباني في مستوى عال من الإنجاز خلال عام ١٩٩٩ (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٨). وفي هذا الصدد تلاحظ اللجنة أن التقرير يشير أيضا إلى أن أعمال بناء قاعة المحكمة الثالثة، وإدخال التعديلات على القاعة الثانية، وعلى الدورين الثالث والرابع لكي يشغلهما كل من شعبة الخدمات القضائية والقانونية والقضاة الجدد الثلاث من المزمع إكمالها بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (A/C.5/53/15، الفقرة ١٨).

٦٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الملاك الحالي لموظفي وحدة إدارة المباني يضم وظيفتين من الفئة الفنية و ١٤ وظيفة محلية (انظر A/C.5/53/15، المرفق الرابع، الفقرة ١٠٩). ومن المقرر نقل أربع وظائف

محلية إضافية إلى هذه الوحدة. وفي هذه الظروف، توصي اللجنة بالموافقة على أربع وظائف محلية إضافية في إدارة المباني، التي ستزود الوحدة بالإضافة إلى الوظائف الأربع المقرر نقلها، بثمانى وظائف محلية إضافية لعام ١٩٩٩.

٦٦ - وفيما يتعلق بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات/نظم المعلومات الإدارية، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الملاك الحالي للموظفين يضم خمس وظائف من الفئة الفنية، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة، وثمانى وظائف من فئة الخدمة الميدانية و ١٢ وظيفة محلية (انظر المرجع نفسه، الفقرة ١١٦). وقدم طلب لتسع وظائف إضافية من فئة الخدمة الميدانية، ومن المقرر نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة إلى الوحدة. وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، أن الوظائف الثمانية الحالية من فئة الخدمة الميدانية في وحدة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات/نظم المعلومات الإدارية، قد خصصت للمهام التالية: تقني سواقل واحد، وتقني واحد لسنترال هاتف داخلي، ومشغل واحد لجهاز الراديو، وتقني واحد للاتصالات، ومساعد واحد في مجال معدات الحاسوب، ومساعد واحد في مجال دعم النظم لمكتب المساعدة، ومهندس كهرباء واحد، وتقني مولدات كهربائية. وتوصي اللجنة بالموافقة على خمس وظائف منها وظائف الخدمة الميدانية من أصل الوظائف التسع المطلوبة.

٦٧ - ويقترح إنشاء ورشة لصيانة المركبات ومخزن لقطع الغيار لوحدة النقل (المرجع نفسه، الفقرة ١٢١). وبالنسبة لعام ١٩٩٩، يقترح إنشاء ١٨ وظيفة جديدة، تتألف من وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية و ١٦ وظيفة محلية، بما في ذلك ١٠ وظائف للسائقين. وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية مراقبة استخدام السائقين والمركبات، لا سيما أيام عطل نهاية الأسبوع. وتلاحظ اللجنة أن أربعة موزعين يشتغلون أيضا كسائقين وأن ١٨ وظيفة محلية مخصصة حاليا للسائقين. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بالإذن في إنشاء خمس وظائف محلية إضافية بدلا من الوظائف العشر المطلوبة.

٦٨ - وفيما يتعلق باقتراح إنشاء ورشة لصيانة المركبات ومخزن لقطع الغيار، توصي اللجنة الاستشارية بإجراء دراسة شاملة لكامل الآثار الإدارية والمالية المترتبة على المشروع قبل تنفيذ هذه الخطة. وتلاحظ اللجنة أن هذا الاقتراح قد قُدم نظرا للتكاليف العالية لصيانة المركبات وإصلاحها في أروشا من خلال الاستعانة بمصادر خارجية. وترى اللجنة أن هذا الاقتراح كان ينبغي أن يسبقه إجراء تحليل للعائدات بالمقارنة مع التكاليف لموضوع صيانة المركبات وإصلاحها في أروشا. وبينما تدرك اللجنة أن تكاليف صيانة المركبات في أروشا مرتفعة، تحتاج اللجنة إلى إعطائها صورة كاملة عن هذا الموضوع قبل أن توصي بالموافقة على الموارد المرتبطة به. فعلى سبيل المثال، قُدم تفسير لطلب وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية و ٦ وظائف محلية (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٢). غير أنه لا توجد أي إشارة إلى نفقات أخرى، مثل نفقات الأمن (انظر المرجع نفسه، الفقرة ١٢٨ (د))، والحيز، والمرافق، وتكاليف التشغيل، تتعلق بمخزن قطع الغيار. ولذلك فإن التكلفة الكاملة للمشروع غير جلية. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بإعادة تقديم طلب الوظيفتين من فئة الخدمة الميدانية والوظائف المحلية الست، بعد إجراء دراسة شاملة لهذا المشروع.

٦٩ - وفيما يتعلق بقسم الخدمات الأمنية، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الملاك الحالي للموظفين يضم وظيفة برتبة ف-٥ لرئيس الأمن، ووظيفة برتبة ف-٣ لرئيس الأمن بالمقر، ووظيفة برتبة ف-٣ لقائد مرفق الاحتجاز، و ٣٠ من موظفي الأمن و ٣٥ من موظفي الأمن المحليين (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٧). وبالنسبة لعام ١٩٩٩، طلبت ٣٦ وظيفة جديدة. ويفسر تقرير الأمين العام الأسباب التي دعت إلى تقديم الطلب، بما في ذلك الحاجة إلى حيز إضافي استؤجر في مركز المؤتمرات الدولي في أروشا وإلى ملحق خارجي لمرفق الاحتجاز (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٨). وبناء على ذلك، توصي اللجنة بالموافقة على جميع الوظائف المطلوبة باستثناء الوظائف المحلية الخمس المطلوبة للحراس الليليين لحراسة محطة البنزين، وورشنة النقل ومخزن قطع الغيار.

٧٠ - وطلب ما مجموعه ٢٩ وظيفة جديدة لخدمات اللغات في إدارة خدمات اللغات والمؤتمرات. ويقدم تقرير الأمين العام تبريرا للوظائف الإضافية لكل من أروشا وكيغالي (المرجع نفسه، الفقرات ١٥١-١٣٢). فعلى سبيل المثال، يذكر التقرير أن الزيادة في حجم الأعمال ترجع بالضبط إلى إنشاء دائرة ابتدائية ثالثة (المرجع نفسه، الفقرة ١٣٣).

٧١ - ويذكر التقرير أيضا أن حوالي ١١٦ يوم عمل سيتاح لكل مترجم شفوي سنويا لترجمة الوثائق (المرجع نفسه، الفقرتان ١٣٥ و ١٣٨). وبناء على ذلك، طلب أقل من ذلك بالنسبة للمترجمين بدلا من أن يتم عكس ذلك. ولا تشير التقديرات بوضوح إلى مدى أثر نقل أفرقة المحاكمة من كيغالي إلى أروشا. ولذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن تراقب خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية بدقة وأن تجمع بيانات دقيقة عن الأداء حتى يتسنى تقييم الاحتياجات المقبلة بدقة. ومراعاة لما سبق ذكره ولأسباب الواردة في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات من ١٣٦ إلى ١٥١)، توصي اللجنة بالموافقة على طلب ٢٩ وظيفة إضافية لخدمات اللغات والمؤتمرات في أروشا وكيغالي (ثلاثة مراجعين، و ١٢ مترجما شفويا، وطابعان باللغة الكينية الرواندية، ومساعد واحد مزدوج اللغة في مجال المراجع، وطابعان مزدوجا اللغة، ومساعد في مراقبة الوثائق وثمانية مترجمين للغة الكينية الرواندية).

٧٢ - وفيما يتعلق بالخدمات الإدارية في كيغالي، ترى اللجنة الاستشارية أن طاقة الخدمات الإدارية والخدمات المرتبطة بها ينبغي أن تكون مع نقل فرقة المحاكمة من كيغالي إلى أروشا، أكبر على استيعاب الأعمال الإضافية. غير أن التقديرات لا تبين بوضوح مدى تأثير هذا النقل في كيغالي. وبناء على ذلك، ومن بين الوظائف الإدارية الثماني عشرة (وظيفة من فئة الخدمة الميدانية و ١٧ وظيفة محلية) المطلوبة لكيغالي، توصي اللجنة بالموافقة على ثماني وظائف محلية إضافية. وبالنسبة للوظيفة الإضافية من فئة الخدمة الميدانية، تلاحظ اللجنة أن وحدة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات/نظام المعلومات الإدارية يضم فعلا أربع وظائف من فئة الخدمة الميدانية. وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، أن تلك الوظائف خصصت لتقني سواتل أقدم، ومشغل جهاز الراديو، وتقني هاتف داخلي وتقني مولد كهرباء. وتوصي اللجنة بالموافقة على طلب الوظيفة من فئة الخدمة الميدانية.

٧٣ - وطلب مبلغ قدره ٢,١ مليون دولار لتغطية تكاليف كل من المساعدة المؤقتة العامة (٩٠٠ ٧٧٤ ١ دولار)، والعمل الإضافي (٣٠٠ ٠٠٠ دولار) والسفر (٦٨٢ ٨٠٠ دولار) (A/C.5/53/15 الفقرتان ٥٧ و ٥٨). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، أن تقسيم الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة هو كما يلي: ٦١٦ ٧٠٠ دولار لـ ٩٦ شهر عمل لموظفي الأمن للقيام بأعمال التحقيق ومرافقة الشهود في رواندا؛ و ٤٣٠ ٦٠٠ دولار لـ ٤٨ شهر عمل بالنسبة للمترجمين الشفويين/المترجمين التحريريين للغة الكينية الرواندية؛ و ٣٢٢ ٩٠٠ دولار لـ ٣٦ شهر عمل بالنسبة للموظفين القانونيين وذوو الخبرة في المجال القانوني من الاختصاصيين في اللغات؛ و ٧٠٠ ٤٠٤ دولار بالنسبة لـ ٢٤٠ شهر عمل للموظفين المحليين التابعين لإدارة المباني، وموظفي النقل وغيرهم من موظفي الدعم.

٧٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن الحالة الأمنية في رواندا لم تتغير تغيرا كبيرا عما كانت عليه في العام الماضي. والحال ذلك، تشكك اللجنة في أن طلب المساعدة المؤقتة الإضافية لمرافقة أفرقة التحقيق في رواندا سيكون أمرا ضروريا في شموليته. وينبغي الإشارة إلى أن اللجنة توصي بالموافقة على جميع الموارد المطلوبة للغات وموظفي الأمن باستثناء الموارد المتعلقة بحراسة ورشة صيانة المركبات الجديدة وإصلاحها في أروشا. وبناء على ذلك، توصي اللجنة باعتماد ١ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار للمساعدة المؤقتة العامة. وليس لدى اللجنة أي اعتراض فيما يتعلق بطلب ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لتسديد تكاليف العمل الإضافي و ٦٨٢ ٨٠٠ دولار لتغطية تكاليف السفر.

٧٥ - وطلب مبلغ قدره ٦ ٣٢٨ ٨٠٠ دولار في إطار الخدمات التعاقدية، يبلغ الجزء الأكبر منها ٦٠٠ ٤٨ ٥٠٠ دولار لتغطية تكاليف محامي الدفاع. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بالإضافة إلى المحامي الرئيسي ومساعد المحامي، يتوفر نصف المدعى عليهم على محققين ومساعدين منتسبين لأفرقة الدفاع (المرجع نفسه، الفقرة ٥٩). وتلاحظ اللجنة أن أتعاب المحامين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تشابه الأتعاب المؤداة للمحامين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أي ١١٠ دولار للساعة للمحامي الرئيسي و ٨٠ دولار للساعة لمساعد المحامي، مع تحديد العدد الأقصى للساعات المسموح بها في ١٧٥ ساعة شهريا. وتلاحظ اللجنة أن المدعى عليهم لا يطلبون جميعهم خدمات مساعد المحامي، لكنهم يلجؤون أيضا إلى شهادات الخبراء وآرائهم، يلزم لها مبلغ قدره ٩٠٠ ١٥٥ دولار. وبالنسبة للخبراء الاستشاريين في المجال الطبي للمعتقلين، طلب مبلغ قدره ١٢٢ ٠٠٠ دولار.

٧٦ - وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات بشأن تردد حالات تغيير المحامين وبشأن أنواع الخدمات التي تقدمها مجموعة مختارة من البلدان للمدعى عليهم من السكان الأصليين لكنها لم تتلق هذه المعلومات. وينبغي تقديم هذه المعلومات بصورة مستقلة إلى اللجنة عند نظرها في نص ميزانية المحكمة. ومراعاة لما سبق ذكره، ليس لدى اللجنة أي اعتراض على طلب ٦,٣ مليون دولار للخدمات التعاقدية.

٧٧ - وطلب مبلغ قدره ٤,٢ مليون دولار لتغطية نفقات التشغيل العامة (المرجع نفسه، الفقرة ٦١). ويتعلق القدر الأكبر من هذا الطلب باستئجار الأماكن وصيانتها (١,٤ مليون دولار) وبالاتصالات (١,٥ مليون دولار). وليس للجنة الاستشارية أي اعتراض على هذين الطلبين.

٧٨ - وطلب مبلغ قدره ٣٠٠ ٣٩٠ ١ دولار للزاد والمعدات (المرجع نفسه، الفقرة ٦٢). وترى اللجنة الاستشارية ضرورة مواصلة المراقبة الصارمة للموارد المدرجة تحت هذا البند وتوصي بالموافقة على ٣٠٠ ٠٠٠ ١ دولار من أصل ٣٠٠ ٣٩٠ ١ دولار المطلوبة.

٧٩ - وفيما يتعلق بالأثاث والمعدات، طلب مبلغ قدره ٢,٨ مليون دولار (المرجع نفسه، الفقرة ٦٣). وبالنظر إلى توصيات اللجنة المتعلقة بالموظفين الجدد، توصي اللجنة الاستشارية بتخصيص ١٠٠ ٠٠٠ دولار من أصل ١٥٠ ٠٠٠ دولار المطلوبة لأثاث المكاتب.

٨٠ - وطلب مبلغ قدره ٥٠٠ ٦٦٢ دولار لاقتناء معدات أوتوماتيكية للمكاتب الجديدة (المرجع نفسه، الفقرة ٦٣ ب)). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مبلغ قدره ٦٠٠ ٠٠٠ دولار.

٨١ - أما فيما يتعلق بمعدات الاتصالات، فقد طلب مبلغ قدره ٦٣٢ ٠٠٠ دولار (المرجع نفسه، الفقرة ٦٣ ج)). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن التبرعات لن تخصص لأي من الاحتياجات المقترحة تحت بند معدات الاتصالات. وليس لدى اللجنة أي اعتراض على هذا المبلغ المطلوب.

٨٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية بحذف مبلغ قدره ٩٠٠ ٢٠٥ دولار مخصص لقطع الغيار لورشة النقل في انتظار عرض دراسة العائدات بالمقارنة مع التكاليف الموصى بها في الفقرة ٦٨ أعلاه على اللجنة. وطلب مبلغ قدره ٦٠٠ ٠٢٣ ١ دولار للقيام بأعمال البناء، والتعديل، والترميم، وأعمال الصيانة الرئيسية (المرجع نفسه، الفقرة ٦٤). وليس لدى اللجنة أي اعتراض على هذا المبلغ المطلوب.

رابعاً - استنتاجات وتوصيات

٨٣ - بناء على التوصيات والملاحظات المشار إليها في الفقرات ٣٤ و ٣٧ و ٤٢ و ٤٥ و ٥٠ و ٥١ و ٥٤ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٥-٦٩ و ٧٢ و ٧٤ و ٧٨-٨٢ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على اعتماد بمبلغ إجماليه ١٦١ ٧٦ ٠٠٠ دولار (صافيه ٨٠ ٢٨٢ ٦٩ دولار) لعمليات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عام ١٩٩٩. وسيمثل هذا تخفيضاً إجماليه ٦٠ ٤٥١ ٤ دولار (صافيه ٥٠ ٧٩٨ ٣ دولار)، يطابق قيمة ٥٩ وظيفة والموارد الأخرى غير المتعلقة بالوظائف واحتياجات الدعم التي لم توص اللجنة الاستشارية بالموافقة عليها في عام ١٩٩٩، عن التقديرات التي يبلغ إجماليها ٦٠ ٦١٢ ٨٠ دولار (صافيه ٣٠ ٠٨١ ٧٣ دولار) المشار إليها في تقرير الأمين العام (A/C.5/53/15، الفقرة ٦٨). وفيما يلي موجز للتخفيضات في الوظائف التي أوصت بها اللجنة الاستشارية لعام ١٩٩٩:

موجز للتخفيضات في الوظائف التي أوصت بها

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في

الميزانية المقترحة لعام ١٩٩٩

رقم الفقرة	الوظائف	الوحدة التنظيمية
٣٤	وظيفة برتبة ف-٣	مكتب نائب المدعي العام
٣٧	وظيفة برتبة ف-٥ ووظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة برتبة ف-٢	قسم المحاكمات
٤٢	ست وظائف برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمات العامة	وحدة المستشارين القانونيين للتحقيقات
٤٥	٤ وظائف برتبة ف-٣	وحدة الاستخبارات والتعقب
٥٠	وظيفة واحدة من الرتبة المحلية	المكتب الخاص للمسجل
٥١	وظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمات العامة	قسم الصحافة والإعلام
٥٤	وظيفة واحدة من الرتبة المحلية	قسم خدمات إدارة شؤون المحكمة
٦٢	وظيفة من فئة الخدمات العامة	قسم شؤون الموظفين
٦٣	موظفان من فئة الخدمات العامة	قسم الشؤون المالية
٦٥	موظف من فئة الخدمات العامة وأربع وظائف من الرتبة المحلية	وحدة إدارة المباني
٦٦	٤ وظائف من وظائف الخدمة الميدانية	وحدة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات/نظام المعلومات الإدارية
٦٧	٥ وظائف من الرتبة المحلية للسائقين	وحدة النقل
٦٨	وظيفتان من فئة الخدمة الميدانية و ٦ وظائف من الرتبة المحلية	وحدة النقل
٦٩	٥ وظائف من الرتبة المحلية	قسم خدمات الأمن
٧٢	٩ وظائف من الرتبة المحلية	قسم الخدمات الإدارية في كيغالي

ولم توص اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظائف مجموعها ٥٩ وظيفة (١٦ من الفئة الفنية و ٦ من فئة الخدمات العامة و ٦ من وظائف الخدمة الميدانية و ٣١ من الرتبة المحلية) لعام ١٩٩٩.

وأوصت بإلغاء الموارد التالية في إطار بنود معينة على النحو التالي:

رقم الفقرة	المبلغ	البند
٧٤	٩٠٠ ٢٧٤ دولار	المساعدة المؤقتة العامة
٧٨	٩٠ ٣٠٠ دولار	اللوازم والمواد
٧٩	٥٠ ٠٠٠ دولار	الأثاث والمعدات
٨٠	٦٢ ٥٠٠ دولار	الأثاث والمعدات
٨٢	٢٠٥ ٩٠٠ دولار	الأثاث والمعدات

٨٤ - وترى اللجنة الاستشارية، أن الوقت قد حان لكي يجري خبراء استعراضا لإدارة كل جهاز من أجهزة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وهيكله التنظيمي وخاصة مكتب المدعي العام وقلم المحكمة. وتوصي اللجنة بأن يقوم الأمين العام بتشكيل فريق من الخبراء المستقلين الذين يعملون بصفته الشخصية لتقييم عمل ووظائف المحكمتين المتعلقتين برواندا ويوغوسلافيا السابقة. وينبغي أن يضم الفريق قضاة وخبراء في الادعاء والمحاكمة والدفاع لهم خبرة كافية في مهنتهم تمكنهم من تقييم المحاكم ذات الطابع الدولي. وينبغي أن يضم الفريق أيضا أفرادا من المجتمع الأكاديمي.

٨٥ - وينبغي أن يشمل التقييم جميع جوانب الوظائف التي تضطلع بها المحكمتان ومن بينها الاستفادة القصوى من موظفي التحقيقات ومحامي المحاكمات والدفاع والمستشارين والشهود والخبراء الذين يدلون بشهاداتهم. وينبغي تقييم الهيكل التنظيمي للأجهزة الرئيسية الثلاثة للمحكمتين. واستنادا إلى ممارسات الدول، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للخدمات المقدمة إلى المدعى عليهم والمتهمين من السكان المحليين والمسألة الطويلة الأجل المتعلقة بإنفاذ الأحكام. وينبغي أيضا تقييم التجربة المتبعة حتى الآن المتعلقة بتشغيل المحكمتين بمدع عام واحد.

٨٦ - وينبغي أن تتحمل المحكمتان تكلفة التقييم، وينبغي تقديم تقرير عنه في تقارير الأداء. وينبغي أن يقدم التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين عن طريق اللجنة الاستشارية.

المرفق الأول

ملاك الموظفين الفعلي والمتوقع، ومعدل شغل الوظائف والشغور للفترة
من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

ألف - المحكمة الجنائية الدولية لرواندا - بصفة عامة

ملاك الموظفين المأذون به		ملاك الموظفين الفعلي												الملاك المتوقع		
كانون الثاني/ يناير - حزيران يونيه	تموز/يوليه - تشرين الثاني/ نوفمبر	كانون الأول/ ديسمبر	كانون الثاني/ يناير	شباط/ فبراير	آذار/ مارس	نيسان/ أبريل	أيار/ مايو	حزيران/ يونيه	تموز/ يوليه	آب/ أغسطس	أيلول/ سبتمبر	تشرين الأول/ أكتوبر	تشرين الثاني/ نوفمبر	كانون الأول/ ديسمبر		
وكيل الأمين العام																
أمين عام مساعد	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١		
مد - ٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١		
مد - ١	٤	٤	٤	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	١	٢	٢		
ف - ٥	١٧	١٩	١٩	٨	٩	٨	٩	٩	١٠	١١	١٢	١٢	١٢	١٥		
ف - ٤	٤٩	٥٢	٥٢	٢٧	٢٧	٢٧	٢٩	٣٠	٣٠	٣٦	٣٨	٣٨	٤٣	٤٦		
ف - ٣	٨٣	٨٦	٨٦	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٦٢	٦٦	٦٧	٦٧	٦٢	٧٥	٧٨		
ف - ٢	٧٦	٧٨	٨١	٣٨	٣٨	٣٧	٣٨	٤٠	٤٣	٤٤	٤٦	٤٦	٥٧	٦٦		
المجموع الفرعي	٢٣١	٢٤١	٢٤٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٥	١٤٤	١٥٣	١٥١	١٦٢	١٦١	١٩٤	٢٠٩		
معدل الشغور (نسبة مئوية)				%٤٢,٠	%٤٢,٠	%٤٢,٠	%٤١,٦	%٣٧,٧	%٣٣,٨	%٣٧,٣	%٣٢,٨	%٣٣,٢	%٣٣,٢	%٢٠,٥	%١٤,٣	
فئة الخدمات العامة/الرتبة الرئيسية	٧	٧	٧	٥	٥	٥	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٦		
فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى	٩٢	١٠٤	١٠٧	٦٦	٦٦	٦٦	٦٨	٦٨	٦٥	٦٧	٧٣	٧٣	٧٨	٨٩		
الخدمة الميدانية	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤		
خدمات الأمن	٧٤	٢٧	٧٧	٤٤	٤٤	٤٧	٥٠	٥٢	٥٣	٥٣	٥٣	٥٤	٦٠	٧٠		
الرتبة المحلية	١٦٤	١٦٧	١٦٧	١٢٩	١٢٩	١٢٧	١٢٦	١٢٧	١٣٢	١٣٧	١٤١	١٤١	١٥٠	١٥٥		
المجموع الفرعي	٣٥١	٣٦٩	٣٧٢	٢٥٨	٢٥٨	٢٥٩	٢٦٠	٢٦٥	٢٦٨	٢٧٥	٢٨٥	٢٨٦	٣٠٧	٣٣٤		
معدل الشغور (نسبة مئوية)				%٢٦,٥	%٢٦,٥	%٢٦,٢	%٢٥,٩	%٢٤,٥	%٢٣,٦	%٢٧,٤	%٢٥,٥	%٢٢,٨	%٢٢,٥	%١٧,٥	%١٠,٢	
المجموع	٢٨٥	٦١٠	٦١٦	٣٩٢	٣٩٢	٣٩٣	٣٩٥	٤٠٩	٤٢١	٤١٩	٤٣٧	٤٤٦	٤٤٧	٥٤٣		
معدل الشغور (نسبة مئوية)				%٣٢,٦	%٣٢,٦	%٣٢,٥	%٣٢,١	%٢٩,٧	%٢٧,٧	%٣١,٣	%٢٨,٤	%٢٦,٩	%٢٦,٧	%١٨,٧	%١١,٩	

ملحوظة: الوظائف الموافق عليها بموجب الإذن بالدخول في التزامات اعتباراً من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨، فيما عدا الوظائف في الدوائر المأذون بها في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

للمرفق الأول (تابع)

باء - دوائر المحكمة

الملاك المتوقع			ملاك الموظفين النقلي								ملاك الموظفين المأذون به			ملاك الموظفين المأذون به	
كانسون الأول/ ديسمبر	تشرين الثاني/ نوفمبر	تشرين الأول/ أكتوبر	سبتمبر	أيلول/ آب	أغسطس	تموز/ يولييه	حزيران/ يولييه	أيار/ مايو	نيسان/ أبريل	آذار/ مارس	شباط/ فبراير	كانسون الثاني/ يناير	ديسمبر الأول/ ديسمبر	تصوير - يولييه - تشرين الثاني/ نوفمبر	كانسون الثاني/ يناير - حزيران/ يونيو

ملحوظة: الوظائف المتعلقة بالدائرة الابتدائية الثالثة، اعتباراً من ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

المرفق الأول (تابع)
جيم - مكتب المدعي العام

الملاك المتوقع			ملاك الموظفين النفعلي										ملاك الموظفين المأذون به			ملاك الموظفين المأذون به		وكيل الأمين العام
كانسون الأول/ديسمبر	تشرين الثاني/نوفمبر	تشرين الأول/أكتوبر	أيلول/سبتمبر	أغسطس/آب	تموز/يوليه	حزيران/يونيه	أيار/مايو	نيسان/أبريل	آذار/مارس	شباط/فبراير	كانسون الثاني/يناير	كانسون الأول/ديسمبر	تموز/يوليه - تشرين الثاني/نوفمبر	كانسون الثاني/يناير	كانسون الأول/ديسمبر	كانسون الثاني/يناير	كانسون الأول/ديسمبر	
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	أمين عام مساعد
١	١														٢			٢ - مد
٧	٧	٥	٥	٤	٤	٤	٣	٣	٣	٣	٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	٥ - ف
٢٧	٢٧	٢٤	٢٤	٢٢	١٩	١٩	١٩	١٨	١٧	١٧	١٧	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٢٩	٤ - ف
٣٥	٣٥	٣٠	٣٠	٢٢	٢١	٢٤	٣٠	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٠	٣ - ف
٣٠	٣٠	٢٦	٢٦	٢٤	١٩	٢٢	١٩	١٨	١٧	١٨	١٨	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٥	٢ - ف
١٠١	١٠١	٨٦	٨٦	٨٣	٧٤	٨٠	٧٢	٦٧	٦٦	٦٧	٦٧	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١١٦	المجموع الفرعي
٢١٨٥	٢١٨٥	٢٣٠٠,٦	٢٣٠٠,٦	٢٣٢١	٢٤٠٠,٣	٢٣١٠,٠	٢٣٧٠,٩	٢٤٢٠,٢	٢٤٣١,١	٢٤٢٠,٢	٢٤٢٠,٢							معدل الشغور (المتوسط)
																		فئة الخدمات العامة/الرتبة الرئيسية
١٧	١٧	١٤	١٤	١١	٩	١١	١١	١١	١١	١١	١١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٠	فئة الخدمات العامة/الرتبة الأخرى
١٧	١٧	١٤	١٤	١١	٩	١١	١١	١١	١١	١١	١١	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢١	المجموع الفرعي
٢٢٦,١	٢٢٦,١	٢٣٩,١	٢٣٩,١	٢٥٢,٢	٢٦٠,٩	٢٤٧,٦	٢٤٧,٦	٢٤٧,٦	٢٤٧,٦	٢٤٧,٦	٢٤٧,٦							معدل الشغور (المتوسط)
١١٨	١١٨	١٠٠	١٠٠	٩٤	٨٣	٩١	٨٣	٧٨	٧٧	٧٨	٧٨	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٣٧	المجموع
٢١٩,٧	٢١٩,٧	٢٢٢,٠	٢٢٢,٠	٢٣٦,١	٢٤٣,٥	٢٣٣,٦	٢٣٩,٤	٢٤٣,١	٢٤٣,٨	٢٤٣,١	٢٤٣,١							معدل الشغور (نسبة مئوية من النفعلي)

ملحوظة: الوظائف الموافقة عليها بموجب إذن بالدخول في التزامات اعتباراً من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨.

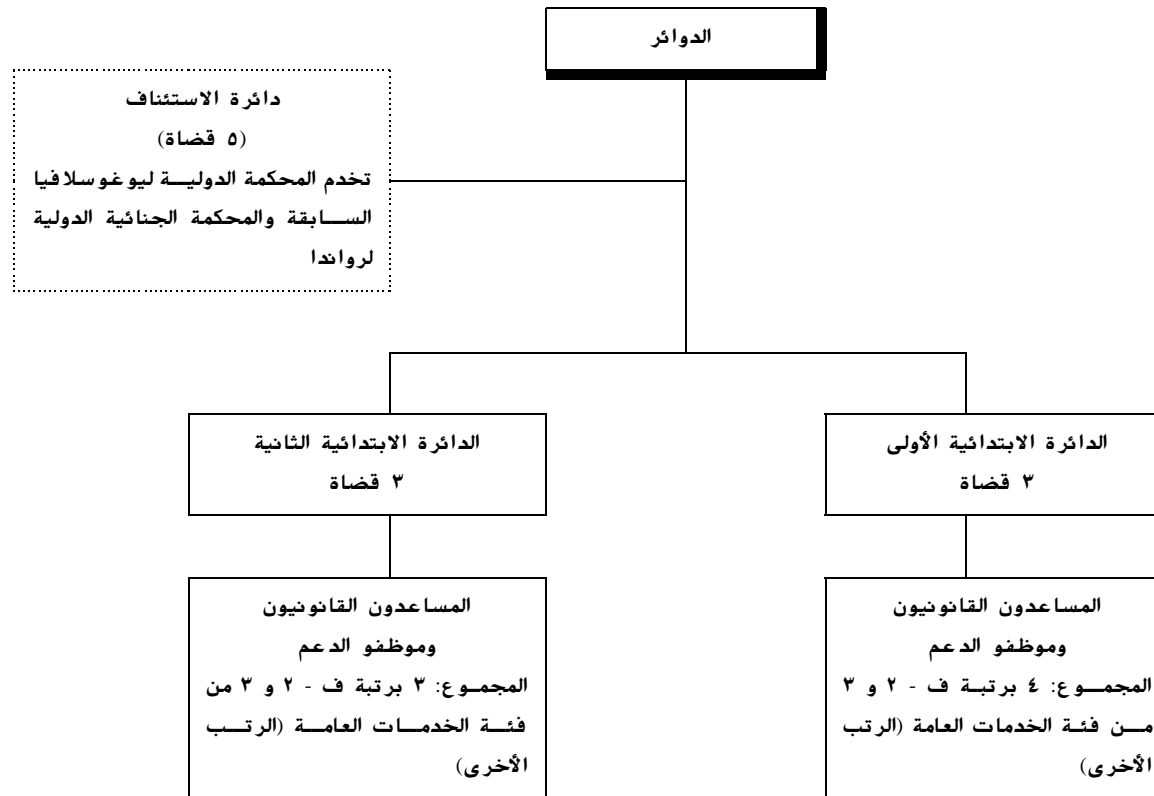
للمرفق الأول (تابع)

دال - قلم المحكمة

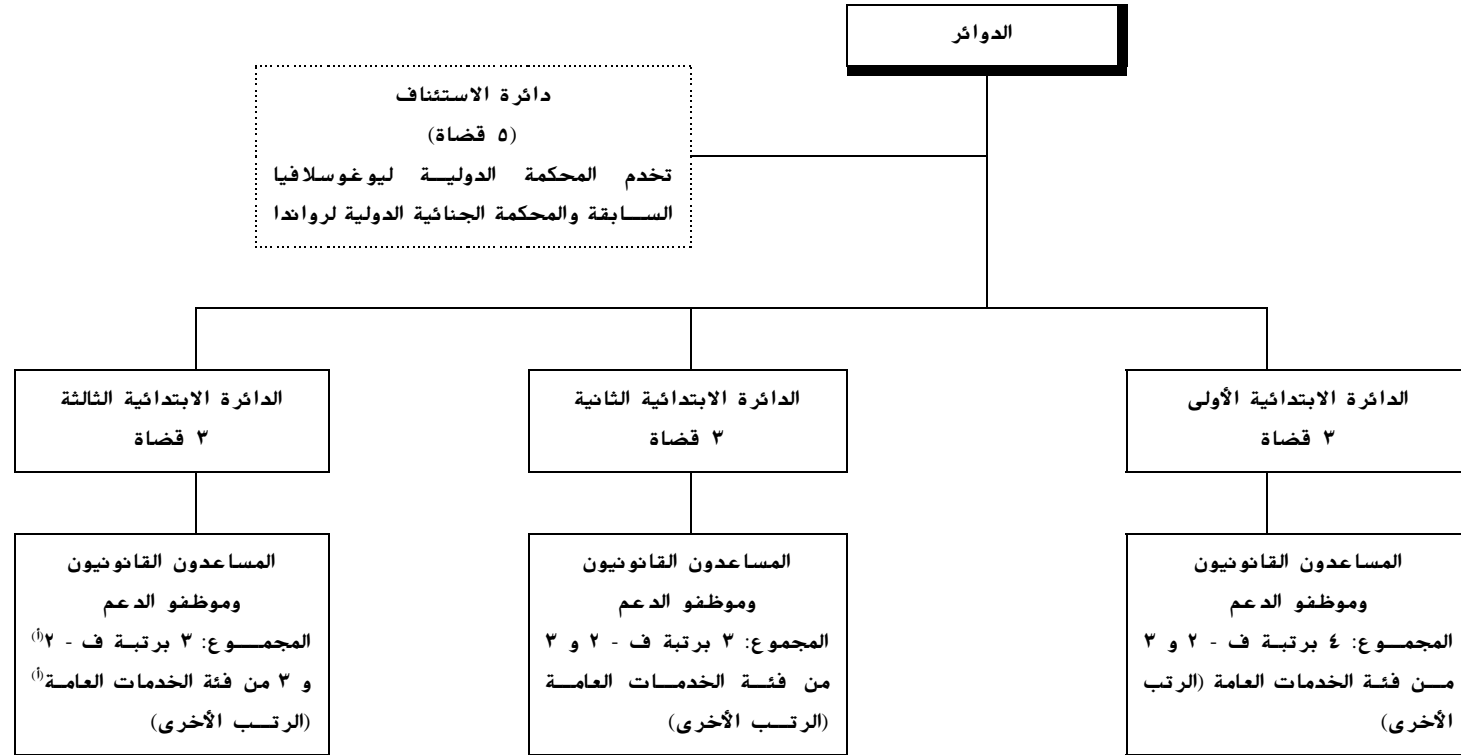
الملاك المتوقع			ملاك الموظفين التعلقي										ملاك الموظفين المأذون به				ملاك الموظفين المأذون به		
كانسون الأول/ديسمبر	تشرين الثاني/نوفمبر	تشرين الأول/أكتوبر	أيلول/سبتمبر	آب/أغسطس	تموز/يوليه	حزيران/يونيه	أيار/مايو	نيسان/أبريل	آذار/مارس	شباط/فبراير	كانسون الثاني/يناير	كانسون الأول/ديسمبر	تشرين الثاني/نوفمبر	تشرين الأول/أكتوبر	كانسون الثاني/يناير	معدل الشفور (نسبة مئوية من التعلقي)	مجموع		
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	أمين عام مساعد		
																	٢ - مد		
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١ - مد		
٧	٧	٨	٨	٨	٦	٦	٦	٥	٦	٥	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٥ - ف		
١٩	١٤	٣١	٣١	٣١	١١	١١	١١	١٠	٩	٩	١٨	١٨	١٨	١٨	٢٠	٢٠	٤ - ف		
٤٤	٤٥	٨٨	٨٨	٥٨	٤٨	٤٨	٤٨	٣٨	٣٨	٣٨	٤٤	٤٤	٣٣	٣٣	٤٨	٤٨	٣ - ف		
٢٤	٢٠	٨١	٨١	٥١	٥١	٥١	٥١	٤١	٤١	٤١	٤٤	٤٤	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٢ - ف		
٧٩	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤		
																	المجموع الفرعي		
																	معسدر الشفور (نسبة مئوية)		
٦	٥	٤	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٥	٥	٥	٦	٦	٦	٦	٦	فئة الخدمات العامة / الرتبة الرئيسية		
٥٦	٨٥	٨٥	٨٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٨٥	٨٥	٨٥	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٦	فئة الخدمات العامة / الرتبة الأخرى		
٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	الخدمة الميدانية		
٨٠	٦٠	٦٠	٥٣	٥٣	٨٥	٨٥	٨٥	٥٠	٤٣	٣٣	٤٤	٨٨	٨٨	٨٨	٨٤	٨٤	خدمات الأمن		
٥٥١	١٣١	١٣١	١٣١	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	الرتبة المحلية		
١٠٨	٧٨	٧٨	٦٨	٦٨	٧٥٨	٥٥٨	٥٥٨	٥٥٨	٥٥٨	٥٥٨	٥٥٨	٥٤٠	٥٤٠	٥٤٠	٥٤٠	٥٤٠	المجموع الفرعي		
٢٨٧	٢١٥,٩	٢٠٠,٦	٢٠٠,٩	٢٢٢,٦	٢٢٤,١	٢٢١,٣	٢٢٢,٢	٢٢٣,٧	٢٢٤,١	٢٢٤,٤	٢٢٤,٤						معسدر الشفور (نسبة مئوية)		
٤٠٧	٣٧٧	٣٧٢	٣٧٢	٣٣٥	٣٢٩	٣٢٢	٣٢٢	٣٠٩	٣٠٧	٣٠٦	٣٠٦	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٤٢٧	٤٢٧	المجموع		
٢٩,٣	٢١٧,٣	٢٢٤,٩	٢٢٥,١	٢٢٥,٦	٢٢٦,٩	٢٢٥,٥	٢٢٦,٤	٢٢٨,٥	٢٢٨,٧	٢٢٩,٢	٢٢٩,٢						معدل الشفور (نسبة مئوية من التعلقي)		

ملحوظة: الوظائف الموافق عليها بموجب إذن بالدخول في التزامات اعتباراً من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨.

المرفق الثاني

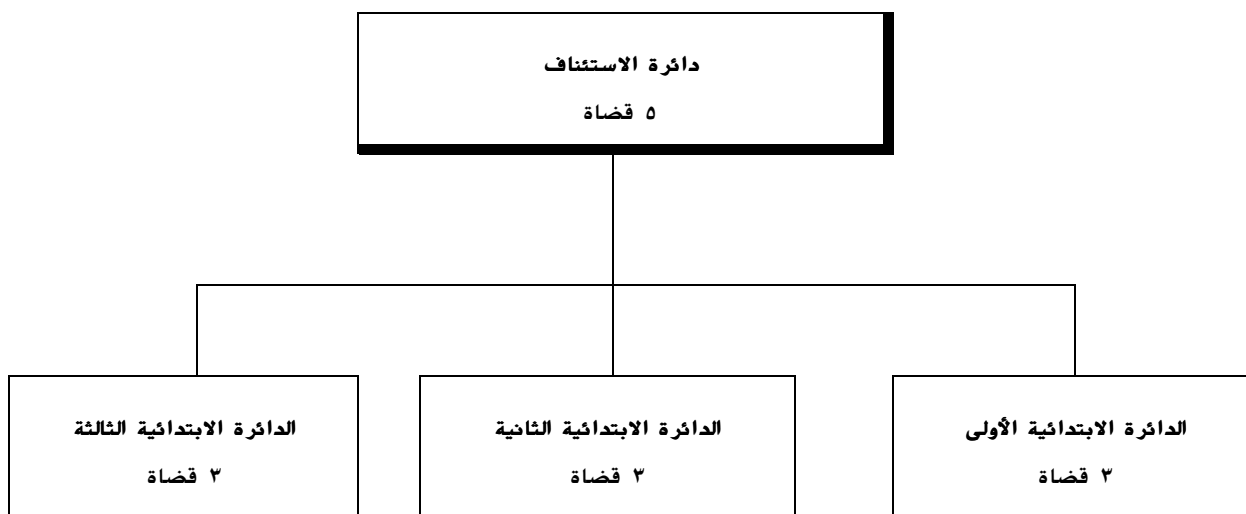
الهيكل التنظيمي لدوائر المحكمة الجنائية الدوليةلرواندا وتوزيع وظائفها، ١٩٩٨

الدوائر (التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨)

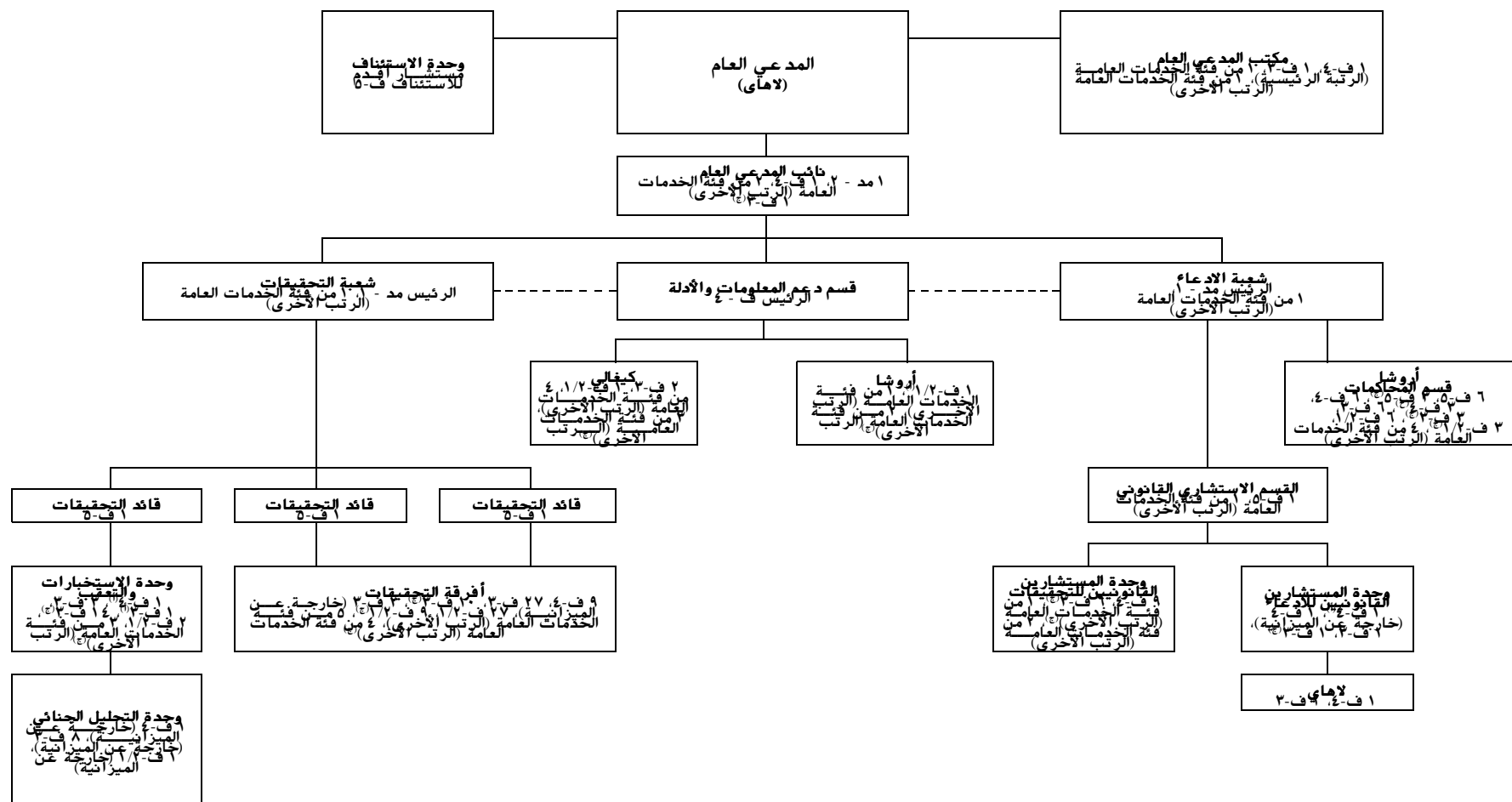


(أ) الإذن بالدخول في التزامات فيما يتعلق بالدائرة الثالثة.

الدوائر، ١٩٩٩

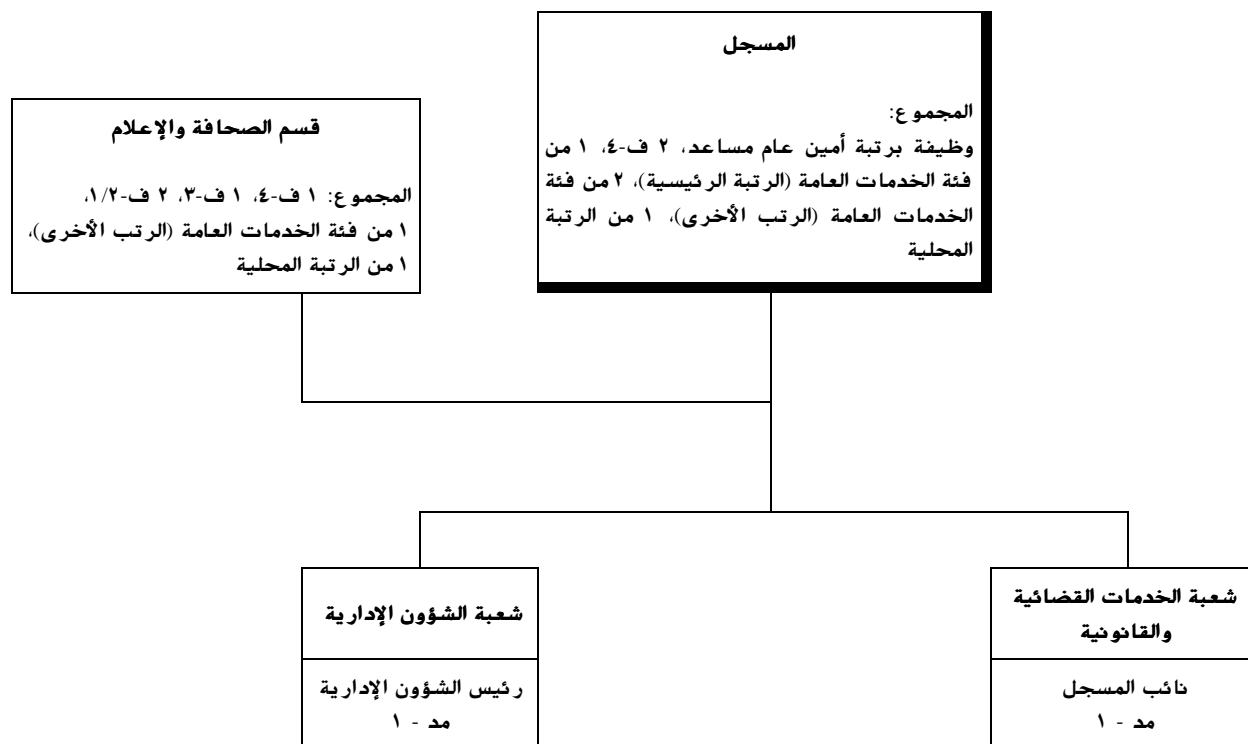


باء - مكتب المدعي العام، ١٩٩٩



(أ) وظائف منقولة.
(ب) وظائف معاد تصنيفها.
(ج) وظائف جديدة.

جيم - قلم المحكمة، ١٩٩٨



شعبة الخدمات القضائية والقانونية، ١٩٩٨

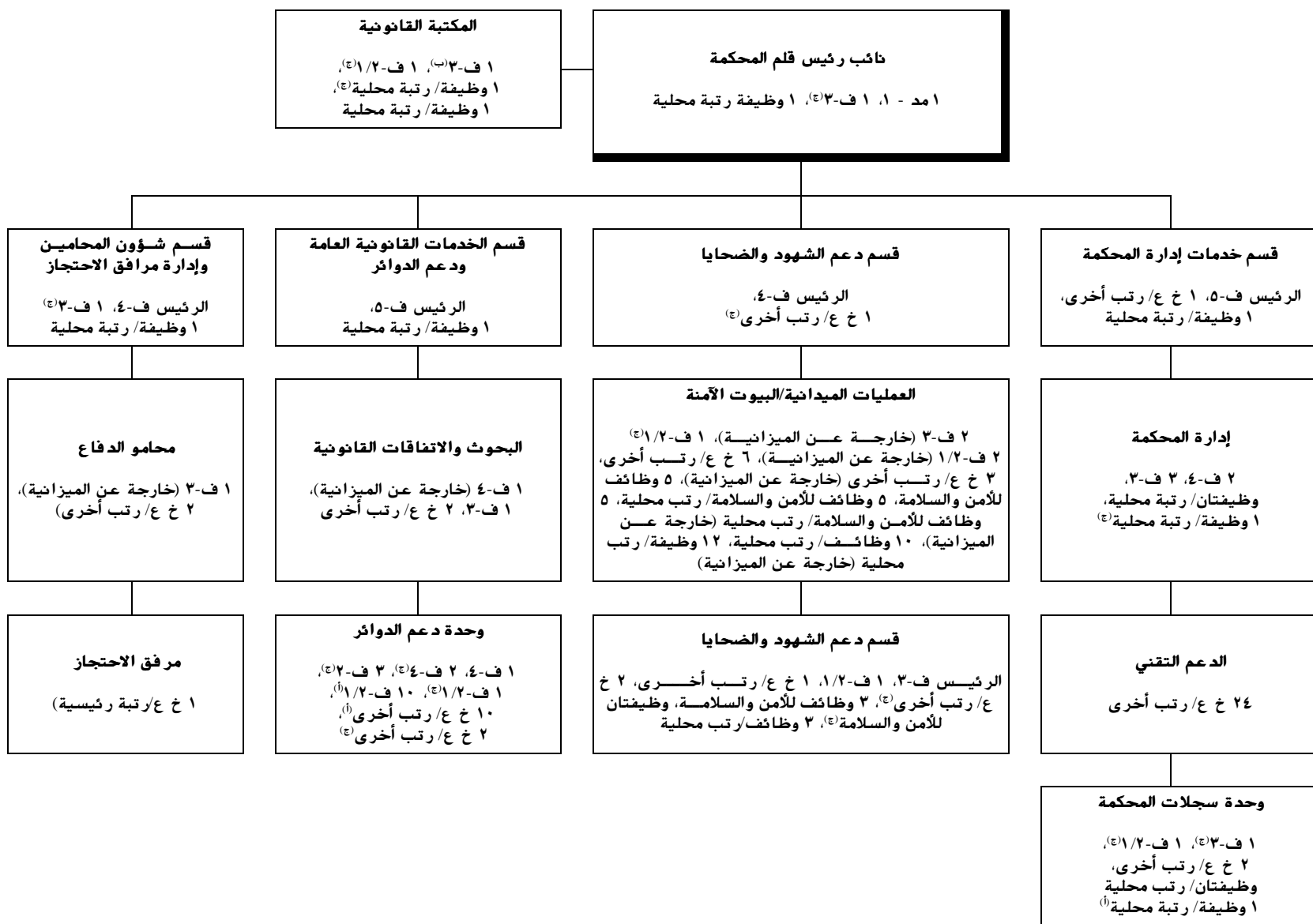


شعبة الخدمات القضائية والقانونية، (التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨)



(أ) الإذن بالإتفاق في حدود مبلغ معين للدائرة الابتدائية الثالثة.

شعبة الخدمات القضائية والقانونية، ١٩٩٩

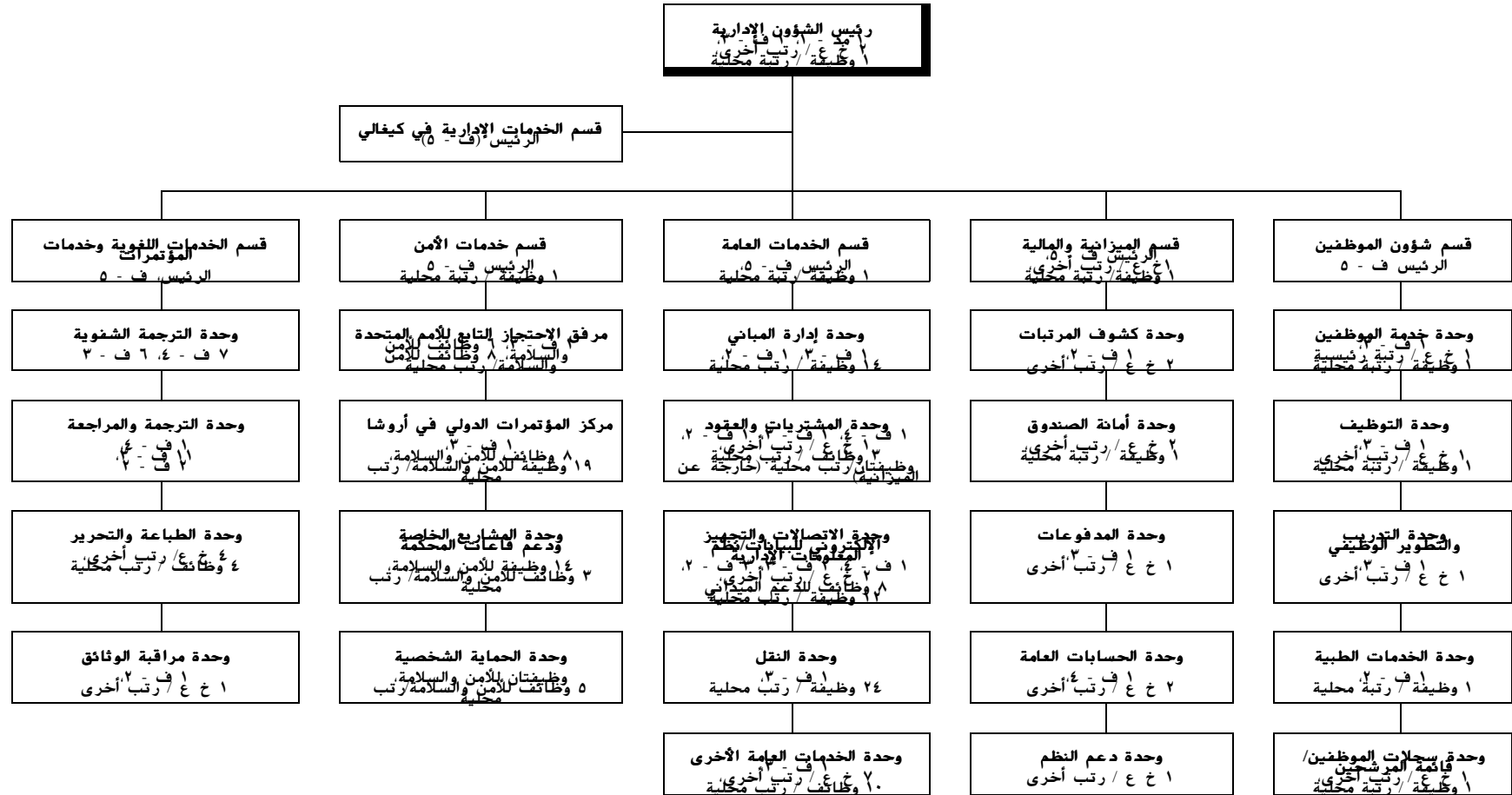


(أ) الوظائف المعاد توزيعها.

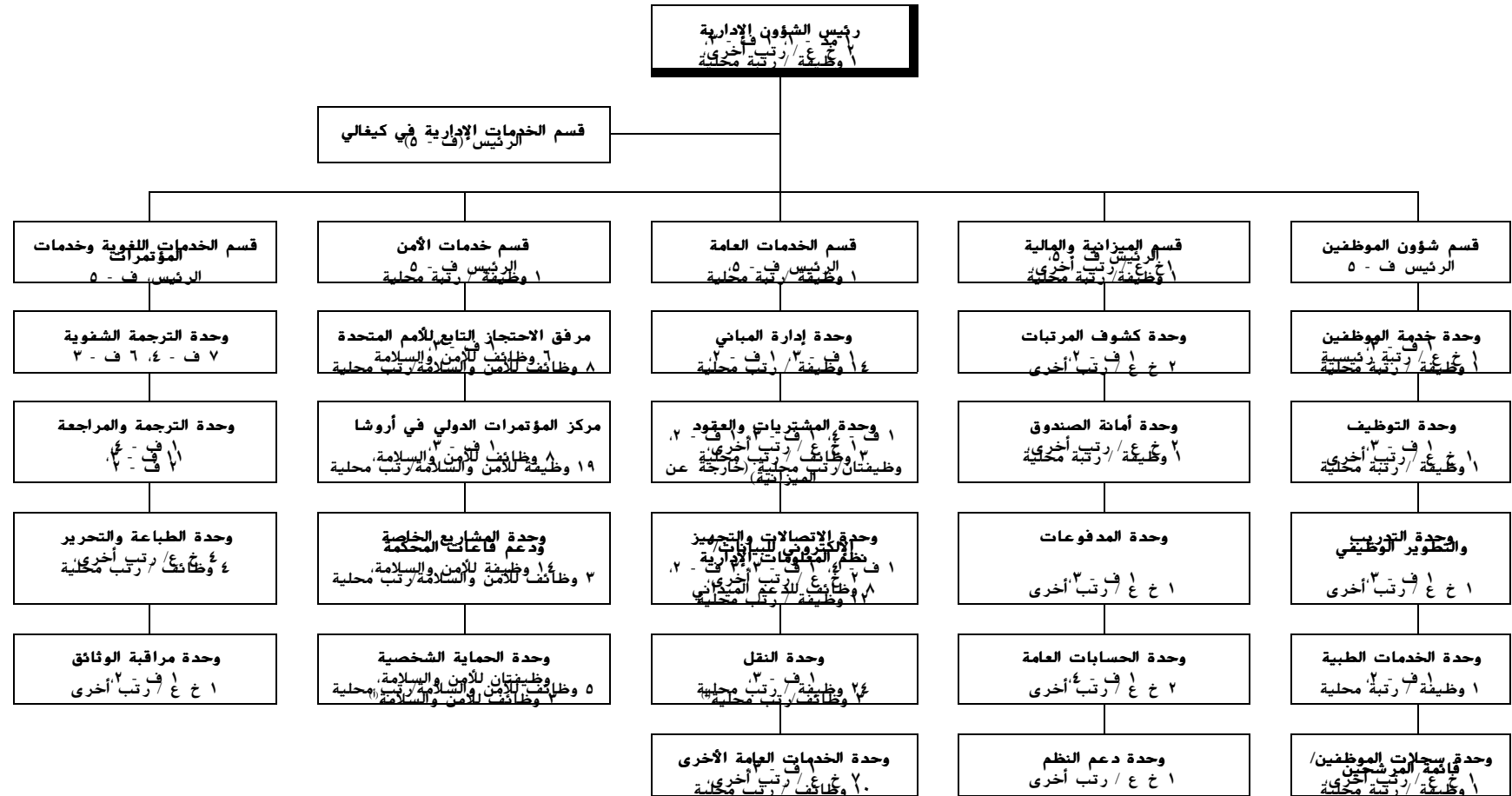
(ب) الوظائف المعاد تصنيفها.

(ج) الوظائف الجديدة.

شعبة الشؤون الإدارية، ١٩٩٨



شعبة الشؤون الإدارية، التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨



(أ) الإذن بالإفناق في حدود مبلغ معين للدائرة الابتدائية الثالثة.

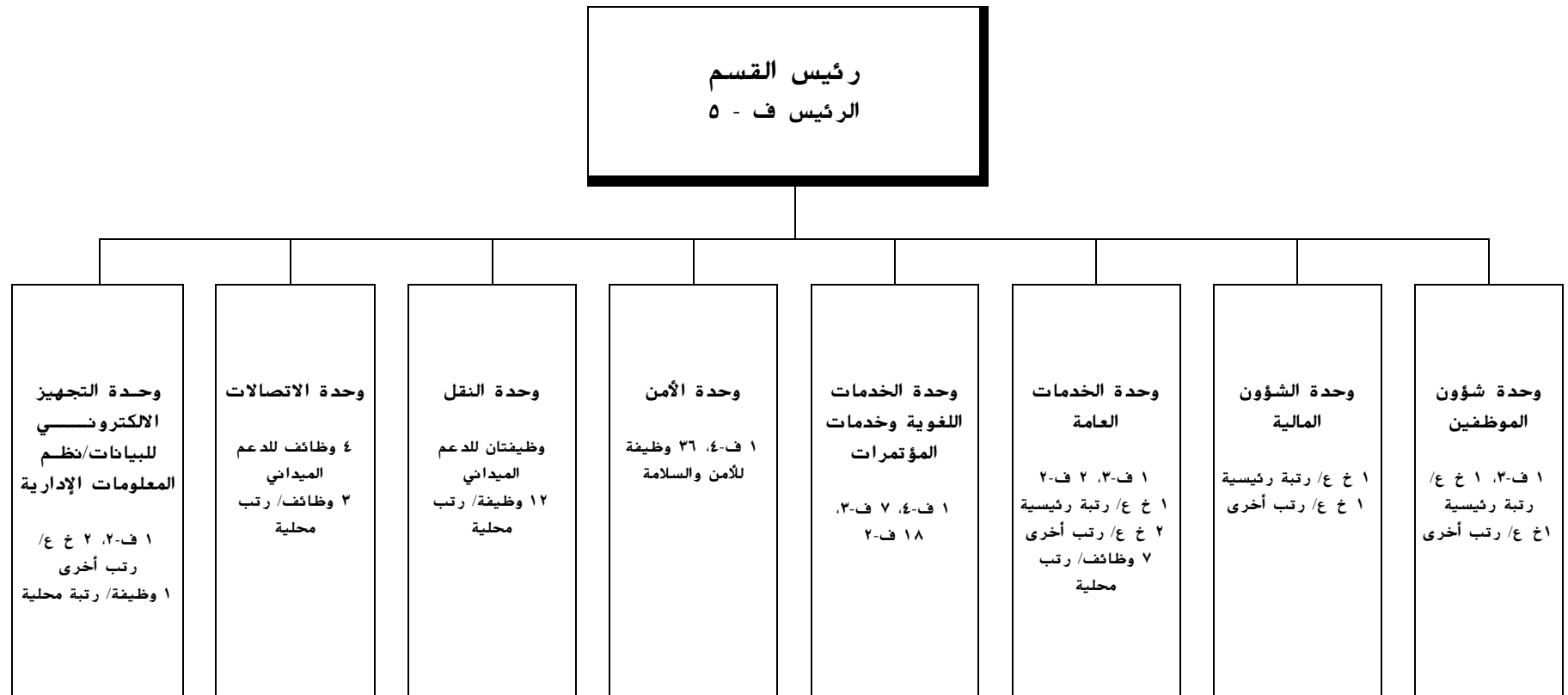
شعبة الشؤون الإدارية، ١٩٩٩



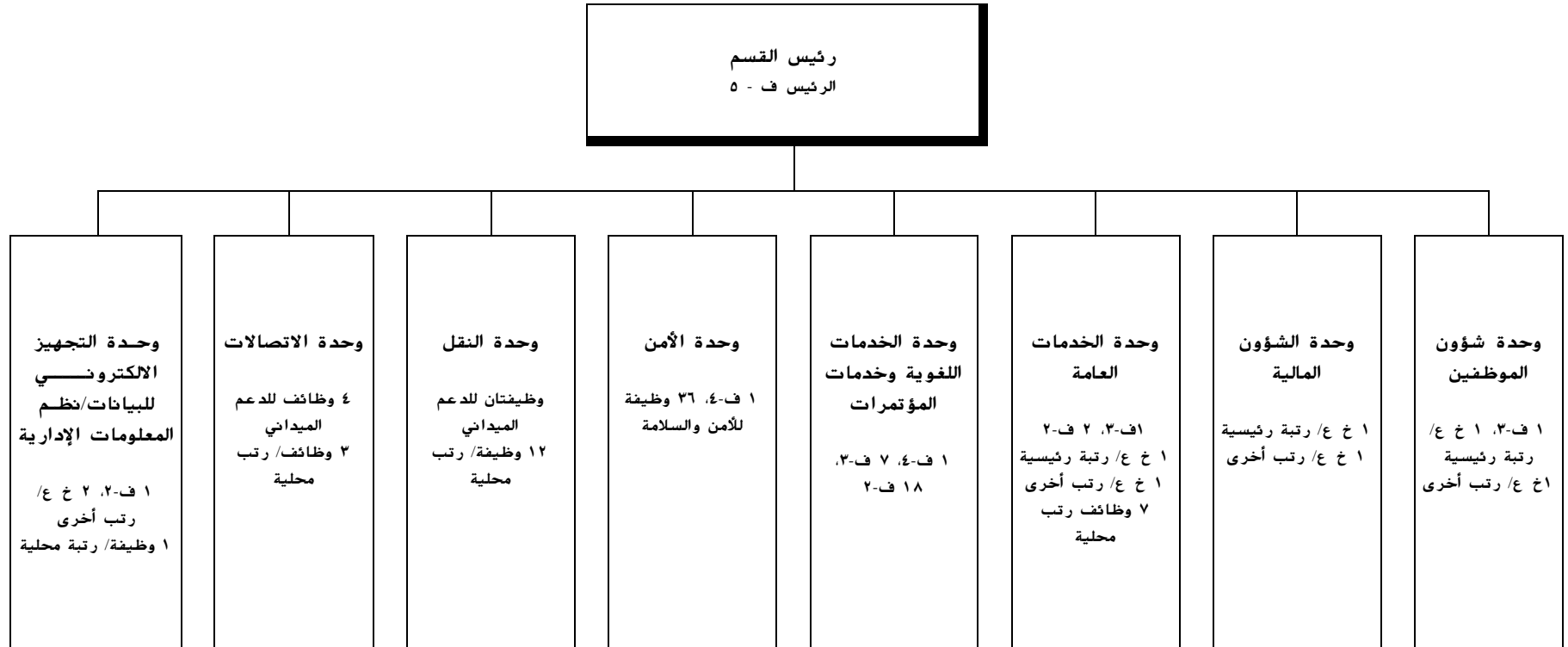
(أ) الوظائف الوظيفية
(ب) الوظائف الوظيفية الجديدة
(ج) المعاد توزيعها
(د) المعاد تخصيصها

المرفق ٢

قسم الخدمات الإدارية، كيغالي
١٩٩٨

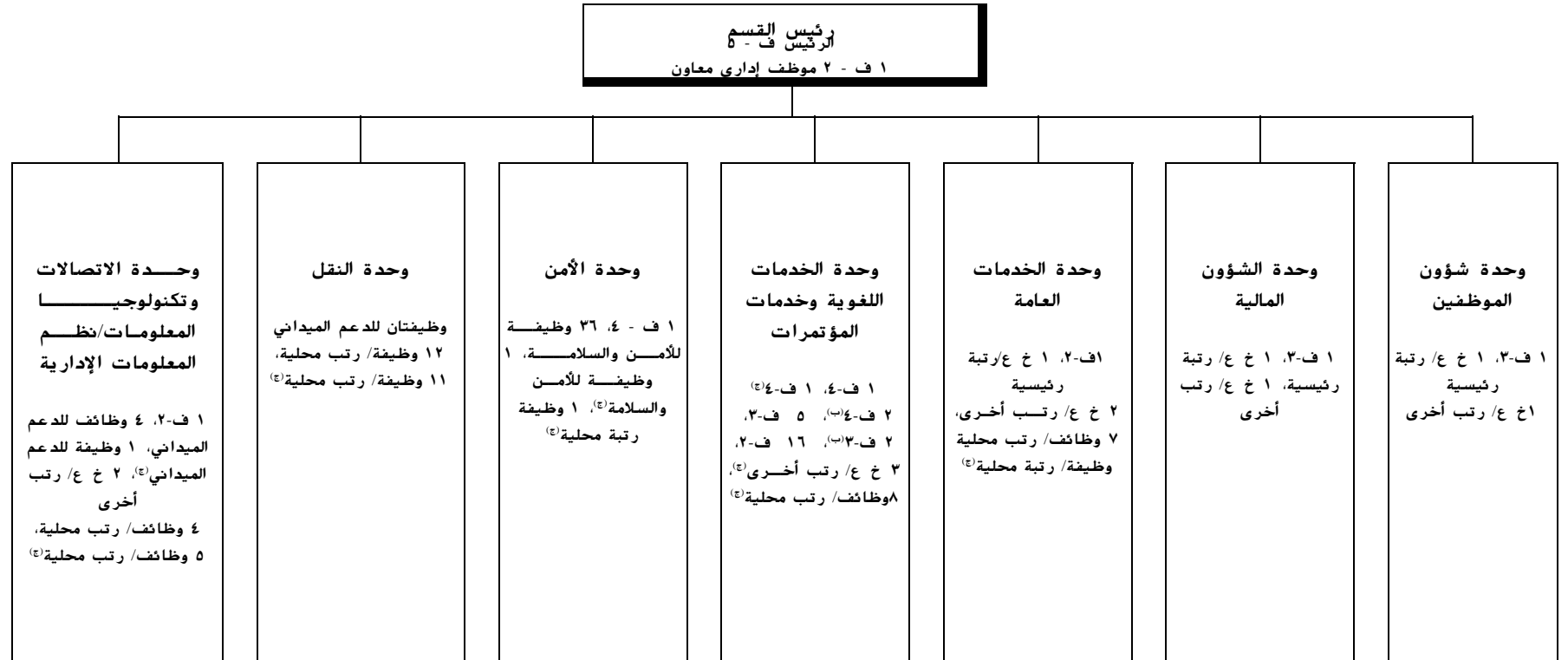


قسم الخدمات الإدارية، كيفالي
التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨



قسم الخدمات الإدارية، كيفالي

١٩٩٩



- (أ) الوظائف المعاد توزيعها.
(ب) الوظائف المعاد تصنيفها.
(ج) الوظائف الجديدة.

المرفق الثالث

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

حالة المخصصات للفترة من ١ كانون الثاني
يناير الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨

الرمز	رقم الحساب	الوصف	المخصص الأصلي	النفقات المؤقتة ١٩٩٨/٦/٣٠	الرصيد
دوائر المحكمة TUA-09-101					
٠٧٠	٦٠١	الوظائف المؤقتة	٦٢٠ ٢٠٠	١٦٨ ٣٨٦	٤٥١ ٨١٤
١٠٠	٦٠١	التكاليف العامة للموظفين	٤٥٨ ٤٠٠	١٣٥ ٦١٩	٣٢٢ ٧٨١
١٩٧	٦٠٦	تكاليف الموظفين العامة الخاصة بالقضاة	١٩ ٥٠٠	٧٥٠	١٨ ٧٥٠
٢١٠	٦٠٧	السفر في مهام رسمية (غير الموظفين)	١١٧ ٣٠٠	٣٢ ٦٤٨	٨٤ ٦٥٢
٣٩٢	٦٠٦	الأتعاب	٨٩٤ ٤٠٠	٤٥٠ ٨٩٤	٤٤٣ ٥٠٦
المجموع الفرعي ^(١)					
مكتب المدعي العام (TUA-09-102)					
٠٤٠	٦٠٤	الخبراء الاستشاريون	١٣٩ ٢٠٠	٤٤ ٧٥٠	٩٤ ٤٥٠
٠٧٠	٦٠١	الوظائف المؤقتة	٨ ٢١٩ ٢٠٠	٢ ٦٥٦ ٣٢١	٥ ٥٦٢ ٨٧٩
١٠٠	٦٠١	التكاليف العامة للموظفين	٥ ٠١٣ ٣٠٠	٣ ٣٠٩ ٠٠٣	١ ٧٠٤ ٢٩٧
٢٤٢	٦٠٨	سفر الموظفين في مهام رسمية أخرى	٧١٩ ٤٠٠	٧٩٨ ٧٥٤	(٧٩ ٣٥٤)
المجموع الفرعي (ب)					
قلم المحكمة (TUA-09-103)					
٠٣٠	٦٠٢	المساعدة المؤقتة العامة	١ ٧٢٧ ٢٠٠	٨٦٨ ٠٤٦	٨٥٩ ١٥٤
٠٥٣	٦٠٥	العمل الإضافي	١٠٠ ٠٠٠	١٤٥ ٩٤٧	(٤٥ ٩٤٧)
٠٧٠	٦٠١	الوظائف المؤقتة	١٣ ١٦٦ ٢٠٠	٤ ٤٩٣ ١٨٦	٨ ٦٧٣ ٠١٤
١٠٠	٦٠١	التكاليف العامة للموظفين	٩ ٢٧٨ ٢٠٠	٤ ٨٤٨ ٨٠٧	٤ ٤٢٩ ٣٩٣

الرمز	رقم الحساب	الوصف	المخصص الأصلي	النفقات المؤقتة ١٩٩٨/٦/٣٠	الرصيد
٢٤٢	٦٠٨	سفر الموظفين في مهام رسمية أخرى	٤٦٥ ٣٠٠	٣٨٤ ٧١٩	٨٠ ٥٨١
٣٥٠	٦٨٤	الطباعة الخارجية (غير الخاضعة لمراقبة مجلس المنشورات)	٤٠ ٠٠٠	٢٣ ٦٦٥	١٦ ٣٣٥
٣٩٤	٦١٢	المراجعة الخارجية للحسابات	٤٥ ٥٠٠	صفر	٤٥ ٥٠٠
٣٩٨	٦١٢	الخدمات التعاقدية الأخرى	٤ ٢٩٠ ٠٠	١ ٦٧٨ ٥٥٠	٢ ٦١١ ٤٥٠
٤٥١	٦١٣	الضيافة	٤ ٠٠٠	٢ ٢٤٩	١ ٧٥١
(TUA-09-800)					
٤١٠	٦١٤	استئجار وصيانة أماكن العمل	١ ٣٦٧ ٦٠٠	٥٦١ ٥٦١	٨٠٦ ٠٣٩
٤٢٠	٦١٤	المنافع	٤٥ ٠٠٠	٤٦ ٤٥٦	(١ ٤٥٦)
٤٤٠	٦١٧	الاتصالات	٩٩٦ ٣٠٠	٤٧ ٨١٨	٩٤٨ ٤٨٢
٤٩٠	٦١٦	خدمات متنوعة	٢٦٠ ٠٠٠	٣٨٨ ٥٦٦	(١٢٨ ٥٦٦)
٥٠٠	٦١٨	اللوازم والمواد	٩٨٨ ١٠٠	٨٩٤ ٨١٨	٩٣ ٢٨٢
٦١٠	٦١٨	أثاث ومعدات المكاتب	٤٤٨ ٠٠٠	١٧١ ٣٩٣	٢٦٧ ٦٠٧
٦٢٠	٦١٨	معدات تجهيز البيانات/الآتمة	٥٠٩ ٣٠٠	١٣٤ ٤٨٥	٣٧٤ ٨١٥
٦٥٠	٦١٨	معدات الاتصالات	٢٢٤ ٥٠٠	١٦١ ٥٩٠	٦٢ ٩١٠
٦٩٠	٦١٨	معدات أخرى	٢١٥ ٠٠٠	٤٧٩ ٨٦٩	(٢٦٤ ٨٦٩)
٧٢١	٦٢٠	التغييرات والتحسينات	٤١٩ ٦٠٠	٣٢ ٢١٣	٣٨٧ ٣٨٧
٩٢٠	٦٢٢	المساهمات في الأنشطة الإدارية المشتركة	٧٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي (ج)					
عمليات مراجعة الحسابات (TUA-09-105)					
٢٤٢	٦٠٨	سفر الموظفين في مهام رسمية أخرى	١٨ ٤٠٠	صفر	١٨ ٤٠٠

الرمز	رقم الحساب	الوصف	المخصص الأصلي	النفقات المؤقتة ١٩٩٨/٦/٣٠	الرصيد
المجموع الكلي			٥٠ ٨٧٩ ١٠٠	٢٣ ٠١١ ٠٦٣	٢٧ ٨٦٨ ٠٣٧

المرفق الرابع

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الميزانية المقترحة
لعام ١٩٩٩: الزيادة في الموارد والأنشطة

السنة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الموارد بالدولار	٣٥ ٧١٧,٦	٥٠ ٨٧٩,١	٧٣ ٠٨١,٣
الوظائف	٤١٧	٥٨٢	٨٣٨
المحتجزون	٢٣	٤٠	٥٤
المحاكمات	٣	٥	٦
أيام عمل المحكمة	١٩٥	٢٦٠	٣٤٥
الشهود	٨٣	١١١	١٨٠
الصفحات المترجمة	٨ ٥٨٥	١٥ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠
أيام عمل المترجمين الشفويين	٨٦٠	٢ ١٠٠	٣ ٠٠٠
الاستئنافات	صفر	٢	٤
الادعاء	٨٠	١٣٠	١٥٠
الوثائق المفهرسة	٧٥	٤ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠
طلبات تغيير الأماكن	١٠	١١	٣٢

	نسبة الزيادات	
	١٩٩٨	١٩٩٩
الموارد بالدولار	٤٢,٤	٤٣,٦
الوظائف	٣٩,٦	٤٤,٠
المحتجزون	٧٣,٩	٣٥,٠
المحاكمات	٦٦,٧	٢٠,٠
أيام عمل المحكمة	٣٣,٣	٣٢,٧
الشهود	٣٣,٧	٦٢,٢
الصفحات المترجمة	٧٤,٧	٤٦,٧

٤٢,٩	١٤٤,٢	أيام عمل المترجمين الشفويين
١٠٠,٠	٠,٠	الاستئنافات
١٥,٤	٦٢,٥	الادعاء
١٥٠,٠	٥ ٢٣٢,٣	الوثائق المفهرسة
١٩٠,٩	١٠,٠	طلبات تغيير الأماكن

المرفق الخامس

التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨ والمبالغ المقترحة لعام ١٩٩٩
للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

المرفق الخامس (تابع)

أوجه الإنفاق	نفقات عام ١٩٩٧	المخصص الأصلي لعام ١٩٩٨	المبالغ المنقحة ثانية المأذون بإنفاقها في عام ١٩٩٨	المبالغ المنقحة للمرة الثالثة المأذون بإنفاقها في عام ١٩٩٨	المبلغ المقترحة لعام ١٩٩٩
دوائر المحكمة					
١ - النفقات:					
الوظائف المؤقتة	٥٨٤,٧	١ ٠٧٨,٦	١ ١٢٥,٧	٦٨٦,٨	٠,٠
مرتبات وبدلات القضاة	١ ٦٥٨,٢	٩١٣,٩	١ ٠٢٩,٧	٩١٦,٤	١ ٥٠٨,٠
السفر	٥٧,٣	١١٧,٣	١١٧,٣	١١٧,٣	١٠٩,٤
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٨٤,٩	١٣٣,٤	١٣٨,٧	١٠٩,٨	٠,٠
مجموع النفقات (الإجمالي)	٢ ٣٨٥,١	٢ ٢٤٣,٢	٢ ٤١١,٤	١ ٨٣٠,٣	١ ٦١٧,٤
٢ - الإيرادات:					
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٨٤,٩	١٣٣,٤	١٣٨,٧	١٠٩,٨	٠,٠
إيرادات أخرى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مجموع الاحتياجات	٢ ٣٠٠,٢	٢ ١٠٩,٨	٢ ٢٧٢,٧	١ ٧٢٠,٥	١ ٦١٧,٤
مكتب المدعي العام					
١ - النفقات:					
الوظائف المؤقتة	١٠ ٢٤٣,٦	١٣ ٢٣٢,٥	١٣ ٤٥٦,٠	١٢ ٩٦١,٧	١٧ ٣٨٤,٦

المرفق الخامس (تابع)

أوجه الإنفاق	نفقات عام ١٩٩٧	المخصص الأصلي لعام ١٩٩٨	المبالغ المنقحة ثانية المأذون بإنفاقها في عام ١٩٩٨	المبالغ المنقحة للمرة الثالثة المأذون بإنفاقها في عام ١٩٩٨	المبلغ المقترحة لعام ١٩٩٩
الخبراء الاستشاريون والخبراء (بما في ذلك السفر)	١٠,٩	١٣٩,٢	١٣٩,٢	٦٨,٨	١٤٨,٠
السفر	٩٩٩,٦	٧١٩,٤	٧١٩,٤	١٠٣٣,٨	٨١٤,٩
مصروفات التشغيل العامة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٨٨,٠
الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١ ٤٧٥,٥	٢ ٢١٧,٣	٢ ٢٥٥,٨	١ ٦٣٥,٢	٢ ٦٥٠,٥
مجموع النفقات (الإجمالي)	١٢ ٧٢٩,٦	١٦ ٣٠٨,٤	١٦ ٥٧٠,٤	١٥ ٦٩٩,٥	٢١ ٣٨٦,٠
٢ - الإيرادات:					
الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١ ٤٧٥,٥	٢ ٢١٧,٣	٢ ٢٥٥,٨	١ ٦٣٥,٢	٢ ٦٥٠,٥
إيرادات أخرى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مجموع الاحتياجات	١١ ٢٥٤,١	١٤ ٠٩١,١	١٤ ٣١٤,٦	١٤ ٠٦٤,٣	١٨ ٧٣٥,٥
قلم المحكمة					
١ - النفقات:					
الوظائف المؤقتة	١٢ ٠٥٦,٨	٢٢ ٤٤٤,٤	٢٢ ٧٤٨,٩	١٩ ٥٧٢,٦	٢٤ ٠٧٨,٣
تكاليف الموظفين الأخرى	١ ٠٤٢,٤	١ ٨٢٧,٢	١ ٨٢٧,٢	١ ٨٢٧,٢	٢ ٠٧٤,٩
الخبراء الاستشاريون والخبراء	٦٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

المرفق الخامس (تابع)

أوجه الإنفاق	نفقات عام ١٩٩٧	المخصص الأصلي لعام ١٩٩٨	المبالغ المنقحة ثانية المأذون بإنفاقها في عام ١٩٩٨	المبالغ المنقحة للمرة الثالثة المأذون بإنفاقها في عام ١٩٩٨	المبلغ المقترحة عام ١٩٩٩
السفر	٧٠٤,١	٤٨٣,٧	٤٨٣,٧	٧٠٥,٩	٦٨٢,٨
الخدمات التعاقدية	٢ ٢٧٢,٤	٤ ٣٧٥,٥	٤ ٣٧٥,٥	٣ ٠٦٨,٥	٦ ٣٢٨,٨
مصروفات التشغيل العامة	٢ ٩١٥,٧	٢ ٧٦٦,٦	٢ ٨٩١,٥	٢ ٣٠٦,٥	٤ ١٧٢,٣
الضيافة	٦,٧	٤,٠	٤,٠	٦,٥	٤,٠
اللوازم والمواد	١ ١١٣,٠	٩٨٨,١	٨١٩,٧	١ ٤٤٠,٥	١ ٣٩٠,٣
اقتناء المعدات	١ ٩٩١,٧	١ ٣٩٦,٨	٢ ٤٥٤,٠	٢ ٨٧٦,٦	٢ ٨٣٣,٤
التغييرات على الأماكن	٠,٠	٤١٩,٦	٤١٩,٦	٣٢٥,٢	١ ٠٢٣,٦
المنح والمساهمات	٠,٠	٧٠,٠	٧٠,٠	١٢٩,١	١٤٠,٠
الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١ ٦٣٨,٤	٣ ٤٠٨,٨	٣ ٤٤٨,٨	٢ ٥٠٩,٥	٤ ٨٨٠,٨
مجموع النفقات (الإجمالي)	٢٣ ٨٠١,٧	٣٨ ١٨٤,٧	٣٩ ٥٤٢,٩	٣٤ ٧٦٨,١	٥٧ ٦٠٩,٢
٢ - الإيرادات:					
الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١ ٦٣٨,٤	٣ ٤٠٨,٨	٣ ٤٤٨,٨	٢ ٥٠٩,٥	٤ ٨٨٠,٨
إيرادات أخرى	٠,٠	٩٧,٧	٩٧,٧	٠,٠	٠,٠
مجموع الاحتياجات	٢٢ ١٦٣,٣	٣٤ ٦٧٨,٢	٣٥ ٩٩٦,٤	٣٢ ٢٥٨,٦	٥٢ ٧٢٨,٤
المجاميع العامة					
١ - النفقات:					
الوظائف المؤقتة	٢٢ ٨٨٥,١	٣٦ ٧٥٥,٥	٣٧ ٣٣٠,٦	٣٣ ٢٢١,١	٥١ ٤٦٢,٩

المرفق الخامس (تابع)

أوجه الإنفاق	نفقات عام ١٩٩٧	المخصص الأصلي لعام ١٩٩٨	المبالغ المنقحة ثانية المأذون بإنفاقها في عام ١٩٩٨	المبالغ المنقحة للمرة الثالثة المأذون بإنفاقها في عام ١٩٩٨	المبلغ المقترحة لعام ١٩٩٩
تكاليف الموظفين الأخرى	١ ٠٤٢,٤	١ ٨٢٧,٢	١ ٨٢٧,٢	١ ٨٢٧,٢	٢ ٠٧٤,٩
مرتبات وبدلات القضاة	١ ٦٥٨,٢	٩١٣,٩	١ ٠٢٩,٧	٩١٦,٤	١ ٥٠٨,٠
الخبراء الاستشاريون والخبراء	٧١,٤	١٣٩,٢	١٣٩,٢	٦٨,٨	١٤٨,٠
السفر	١ ٧٦١,٠	١ ٣٢٠,٤	١ ٣٢٠,٤	١ ٨٥٧,٠	١ ٦٠٧,١
الخدمات التعاقدية	٢ ٢٧٢,٤	٤ ٣٧٥,٥	٤ ٣٧٥,٥	٣ ٠٦٨,٥	٦ ٣٢٨,٨
مصروفات التشغيل العامة	٢ ٩١٥,٧	٢ ٧٦٦,٦	٢ ٨٩١,٥	٢ ٣٠٦,٥	٤ ٥٦٠,٣
الضيافة	٦,٧	٤,٠	٤,٠	٦,٥	٤,٠
اللوازم والمواد	١ ١١٣,٠	٩٨٨,١	٨١٩,٧	١ ٤٤٠,٥	١ ٣٩٠,٣
اقتناء المعدات	١ ٩٩١,٧	١ ٣٩٦,٨	٢ ٤٥٤,٠	٢ ٨٧٦,٦	٢ ٨٣٣,٤
التغييرات على الأماكن	٠,٠	٤١٩,٦	٤١٩,٦	٣٢٥,٢	١ ٠٢٣,٦
المنح والمساهمات	٠,٠	٧٠,٠	٧٠,٠	١٢٩,١	١٤٠,٠
الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٣ ١٩٨,٨	٥ ٧٥٩,٥	٥ ٨٤٣,٣	٤ ٢٥٤,٥	٧ ٥٣١,٣
مجموع النفقات (الإجمالي)	٣٨ ٩١٦,٤	٥٦ ٧٣٦,٣	٥٨ ٥٢٤,٦	٥٢ ٢٩٧,٩	٨٠ ٦١٢,٦
٢ - الإيرادات:					
الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٣ ١٩٨,٨	٥ ٧٥٩,٥	٥ ٨٤٣,٣	٤ ٢٥٤,٥	٧ ٥٣١,٣

المرفق الخامس (تابع)

أوجه الإنفاق	نفقات عام ١٩٩٧	المخصص الأصلي لعام ١٩٩٨	المبالغ المنقحة ثانية المأذون بإنفاقها في عام ١٩٩٨	المبالغ المنقحة للمرة الثالثة المأذون بإنفاقها في عام ١٩٩٨	المبلغ المقترحة لعام ١٩٩٩
إيرادات أخرى	٠,٠	٩٧,٧	٩٧,٧	٠,٠	٠,٠
مجموع الاحتياجات	٣٥ ٧١٧,٦	٥٠ ٨٧٩,١	٥٢ ٥٨٣,٧	٤٨ ٠٤٣,٤	٧٣ ٠٨١,٣

- - - - -